

**التقرير الاستراتيجي المغربي 2006-2010**  
**صادر عن مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية**  
**أكتوبر 2010**  
**1.**

مرت على تجربة «التقرير الاستراتيجي المغربي» منذ 1995 إلى 2010، حقبة ليست بالقصيرة، وهي تطابق فترة غنية جدا من زاوية التاريخ السياسي المغربي الراهن، ومليئة بمجهودات بذلت من أجل محاولة رفع مستوى أداء المجموعات التي كانت تقوم بانجازه كل سنة. لقد تراوح عدد الباحثين المساهمين في إعداد هذا التقرير منذ بداية سنة 1995 إلى 2010، ما بين أربعون وستون باحثا، وما بين 70 و100 ورقة خلفية.

ولقد كانت هذه الحقبة من حياة التقرير مليئة كذلك بمحاولات متنوعة في الاجتهاد، وخلق مجموعة متخصصة تتكون من نواة قارة من الباحثين، والسعي للقيام بعمل جماعي فعلي وممنهج. ولتجاوز «حالة» التقرير التي تقتصر على تجميع أوراق مختلفة على أساس مخطط شكلي لا توجهه فعلا إشكاليات مركزية متسقة وواضحة، ولا تجيب على الأسئلة التي من المفروض أن يجيب عنها تقرير استراتيجي يستحق هذه التسمية، وللاهتمام بمنهجيات جمع المعطيات، ولقراءة هذه الأخيرة وتنظيم أنساقها وصياغتها، ومحاولة استقرار نزوعات الأحداث والسلوكات، ليس على مدى 25 أو 30 سنة المقبلة، ولكن في السنتين أو الثلاث سنوات الآتية..

ولقد فرض هذا المسار اليوم القيام بوقفه للتأمل والمراجعة وإعادة النظر، والتمعن في ما يمكن اعتباره مكتسبات، وفي ما لا يزال التقرير لم يتوفق بعد في تحقيقه..

عندما انطلقت سنة 1995 محاولة الاقتراب من الشأن «الاستراتيجي المغربي»، بمختلف أبعاده، كانت الأوضاع مختلفة على ما هي عليه حاليا. لقد كانت تلك المرحلة تتميز ببداية انفتاح ملحوظ في عدة مجالات سياسية، مثل مجال حقوق الإنسان، وبالأخص ملفات الاعتقال السياسي والاختفاء القسري، وتميزت كذلك تلك المرحلة بتعبيد الطريق الذي كان ينتظر منه أن يؤدي إلى وضع سياسي تسوده المشاورات والمفاوضات والمناقشات المتطلعة إلى وضع سياسي أكثر انفتاحا على المعارضات. كما أن الوضع المغربي كان يتسم ببلورة النقاشات المؤسساتية حول الإصلاح الدستوري، وقضايا اللامركزية واللامركز والجهوية...

كما صادفت 1995 التنبؤ الرسمي من قبل الدولة، وتبعتها في ذلك بشكل شبه إجماعي، الطبقة السياسية بمختلف مكوناتها، لتشخيصات وتمثيلات البنك الدولي حول أوضاع البلاد، وهي السنة التي حذر فيها العاهل المغربي الحسن الثاني في الخطاب الافتتاحي للسنة البرلمانية من خطر «السكتة القلبية»، والذي كان في رأيه يتهدد الجسم المغربي..

تتمثل تلك الفترة، وهي الفترة ما قبل مجيء حكومة التناوب، مارس 1998 إلى نوفمبر 2002، في أعين العديد من المحللين، في العهد الذهبي للتقنوقراط المغاربة. ويبرز هذا التصور رغم التشخيص السلبي المقدم من طرف البنك الدولي للوضع الاقتصادي والمؤسسي والاجتماعي المغربي. ومن غريب المفارقات، أن هذه الفترة الذهبية وما سبقها من إنجازات "تقنوقراطية"، كانت هي بالذات موضوع انتقاد جذري من قبل المؤسسة المالية الدولية عبر التقرير المذكور.

ورغم كل هذه الحركية، كانت الفضاءات السياسية شبه مهجورة، يتم التداول فيها داخل الأنماط التقليدية وفي دائرة نقاش عام جد محدودة، حيث تعالج فيه القضايا السياسية بمعزل عن الملفات الاقتصادية والسياسية، ويتم التعاطي فيها مع القضايا التفصيلية والقطاعية بمعزل عن الاختيارات الكبرى. كما أنه يتم تناول البعد الداخلي بعيدا عن البعد الخارجي في ظرفية كانت القوى العالمية،

كل واحدة بطريقتها الخاصة، خلال مرحلة ما بعد انهيارات المعسكر الاشتراكي وامتداداته وتحالفاته الكونية والإقليمية والوطنية ودوائر نفوذه السابقة، وبعد سقوط جدار برلين تصوغ اقتصادا جديدا لانتشارها..

كما أنه في سنة 1995 اعتقد الكثير، غيرنا، أن الشرق الأوسط على وشك أن يعرف تحولات جوهرية في عهد ما سمي تعسفا "بعهد الشرعية الدولية". وأن أحد أكبر نزاعات العهود الحديثة، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، سيتم التغلب عليه. ولقد سمح ذلك بنشر تفاؤل إقليمي مثير يفسر لنا نسبيا بروز « مسار برشلونة»، مع العلم أنه لم يكن بإمكان هذا الأخير أن يعرف تقدما بدون لقاءات مصالح بين بعض الدول المنتمية للضفة الشمالية، بالنسبة إلى المغرب، وأخرى منتمية للضفة الجنوبية..

ومنذ 1995 إلى حدود اليوم، وقعت تحولات كبيرة، فبعد الانتقال من عهد ملكي إلى آخر (1999)، والخوض في «تجارب» سياسية، تدعي كلها الإصلاح، استمر النقاش العام، المحدود، حول البناء الديمقراطي، رغم أن مضامين هذا النقاش المتعثر تبدو مختلفة عن نقاشات الموضوع خلال المرحلة السابقة. لقد تميزت المرحلة السابقة بهيمنة سؤال كيفية الخروج من الاستبداد، بينما يتعثر النقاش، في المرحلة الموالية، حول سؤال كيفية تبني البناء الديمقراطي على أساس التصورات والتجارب والمعايير الكونية ..

أخذت اليوم الاختيارات السياسات العامة، في المجال الاقتصادي والاجتماعي تنحو إلى المزيد من اللبلة والانفتاح الاقتصادي واعتماد المنافسة الحرة، والاعتماد على القطاع الخاص، وتعدد الحالات لسياسات اجتماعية أكثر طموحا، وفي نفس الوقت، نظرا لحجم التأخرات وعمق التخلف، باتت أكثر محدودية، في ظل الموجات المتتالية للعولمة واقتحامها للفضاء "الوطني" القديم. أما على المستوى الدولي، فإن الوضع أصبح يتميز أساسا بأزمة لا يكفي أن نقول بأنها أزمة كبيرة، بل إنها أزمة تنبئ العديد من المؤشرات والمعطيات، حسب قراءات عديدة لا يمكن تجاهلها، على كونها قد تشكل قطيعة نوعية في التاريخ المعاصر.. ويأتي ذلك بعد منظومة وقائع ونتائج وامتدادات 11 سبتمبر 2001، وبعد الحروب التي شنت بشكل إرادي على الكثير من المواقع في العالم، وعلى رأسها مواقع وفضاءات دالة في العالم العربي الإسلامي كأفغانستان والعراق. كذلك، في هذا السياق، تأتي تحولات العلاقات الأمريكية الأوروبية وتناقضات وتقاطعات أجداتها، و"تعففات" أوضاع المنطقة العربية واشتداد العنف المادي والرمزي للاحتلال الإسرائيلي، والغموض المرهق للمشروع الأوروبي، وبعد تجاوز توجهات صيرورة برشلونة، والانسداد النسبي للأفق الأورومتوسطي ..

بين 1995 و2009 تغير المغرب وتغير العالم ومناخه العام، وتغيرت الأطراف التي يتعامل معها، والعديد من المواقع الدولية والإقليمية، كما تغيرت المصالح والرهانات والأهداف والسلوكات.. ولقد تغيرت على الخصوص طبيعة «الوطنية»، كما تغيرت دلالة تمرين انجاز «تقرير استراتيجي» مثل هذا الذي نحن بصده، والعلاقات التي يفترضها من قبيل تمفصل "المصلحة" الوطنية ب"القدرة" الوطنية. لقد تراجعت «الوطنية» تحت ضربات «العبر وطنية»، وعبر التفكير الإرادي «للسيادي» و«الدولتي»، وذلك على مختلف المستويات: السياسة، الاقتصاد، البعد الاجتماعي، اللغة، الثقافة، الدين.. كما تغيرت طبيعة علاقاتنا بالخارج حيث أصبح كل شيء متداخل بشكل وثيق باتفاقيات السوق الحرة، وتفكيك الحدود الجمركية، وشعارات المبادرة الحرة، والمنافسة، والخصوصية المفتوحة دوليا.. تغير المغاربة ونخبهم وتصوراتهم وسلوكاتهم.. كما تغيرت أساسا دولتهم الحامية المغذية التي تقوم بمهام ثقيلة من قبيل التدبير السياسي والاقتصادي، والاستجابة للحاجيات الأساسية.. حيث انصرفت هذه الأخيرة إلى مهام ظاهرية غير المهام التي

أسست لها غداة الاستقلال، وحل مكانها فاعلون غير الفاعلون الذين كنا نعرفهم. لن تغير هذه التحولات النوعية أهداف « التقرير الاستراتيجي المغربي » وهو يطمح أساسا إلى التقاطها واستقرائها، إلا أنه لا يمكن انجازه كما في السابق، وكان شبيهاً لم يتغير وكان الأساسي مستمر على حاله.

ومن هنا ارتأينا التشديد على بعض التوجهات المنهجية نختصرها فيما يلي:

➤ ضرورة جمع الوقائع والتركيز على أكثر ما يمكن من المعطيات وتأطيرها منهجياً، وترتيبها ومحاولة استخلاص العبر وإبراز النزاعات التي قد تبدو أساسية في التطور الحالي والمحتمل للبلاد، بعيداً، قدر الإمكان، عن أية مضاربة نظرية أو مفاهيمية، سياسية أو إيدولوجية،

➤ أهمية العمل على إعادة هيكلة البناء العام للتقرير لكي يستوعب جل الوقائع والأحداث وتحولات المرحلة المعنية، وفي مقدمتها الخلطة التي طرأت على مفهوم «الوطني» وتجلياته وفضاءاته مقابل البعد "الخارجي" وتأثيراته..

➤ ضرورة تغيير الدورية السنوية للتقرير التي التزمنا بها إلى حدود اليوم على أساس تقرير لكل سنة، ذلك أن الدورية السنوية تنزع إلى تحويل الكتابة الإستراتيجية إلى عملية روتينية تحد من روح البحث وتتسم بطابع شبه أوتوماتيكي غير قادر على التقاط الوجوه المتجددة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، لا «داخليا» ولا «خارجيا» . كما أنها لا تسمح بإبراز تواتر السنوات واختلافات المحطات .. الشيء الذي يدفعنا انطلاقاً من التقرير هذا إلى الانتقال من تقرير سنوي إلى تقرير يغطي فترة أطول قد تمتد على الأقل سنتين أو ثلاثة..

➤ ضرورة الحرص على الطابع العلمي للتقرير، ففي تقارير عديدة، وهي ذات طابع وطني أو دولي، رسمي أو معارض، اختلط السياسي بالأكاديمي والعلمي والأخلاقي، العام والقطاعي، الشامل والجزئي، كما حصل ذلك عبر تقرير الخمسينية على استقلال المغرب، التقرير والحصيلة والاستشراف في نفس الوقت، وتقارير المندوبية السامية للتخطيط، بالإضافة إلى التقارير الدولية.. لقد ازداد عدد هذه الأخيرة خلال السنوات الأخيرة، خاصة في محطات معينة كحصيلات نهاية السنة التي تقدمها دورياً الصحافة. ومما يميز هذه التقارير أن جلها، رغم أهميتها، ترتبط بطلبات مؤسساتية وصية وطنية أو دولية، وحول مواضيع غير خاضعة للمساءلة العلمية، وعبر أجنداث رسمية، في المناطق الحدودية والتي تمتد بين البحث العلمي واتخاذ القرار، لتبريره، أو لتغليفه، أو إضفاء المشروعية عليه، أكثر مما يتعلق الأمر بتسهيل اتخاذه والشروع في تنفيذه بارتباط مع رهانات وحسابات المصالح، أو على العكس من ذلك عبر آراء معارضة، مضادة، متموقعة سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً وحتى مدنياً..

كما أنه من الملحوظ أن يقوم بتأطير وإنجاز عدد من هذه التقارير وطنياً غالباً هم مسؤولون إداريون وخبراء معتمدون مسايرون للأوضاع أو منتقدون لها. وقد يكون من بين مقرري المنظمات الدولية خبراء من "الأهالي" ثنائيي التفكير، لهم آراء معينة على المستوى الوطني، مساندة أو معارضة، وآراء مغايرة على المستوى الدولي. وأهم ما ينتج عن هذه الممارسة في الكتابة وهي تحاول تمرير صورة كونها نصوصاً تفسيرية أنها تشكل ابتداءً لما يصطلح عليه «بالتحليل الاستراتيجي»، كما يتضح ذلك عبر المقالات والقصاصات والتعليقات الصحفية الجارية، بما فيها الحصيلات السنوية التي تنشرها العديد من المجالات والصحف، التي أشرنا إليها أعلاه. كذلك تظهر الكتابة العابرة والسريعة كنوع من إفراغ

فكرة «التأمل الاستراتيجي»، التي هي متأنية بالضرورة، طويلة النفس، صبورة غير متسرة. من دلالاتها ومضامينها وأبعادها، خاصة عبر قنوات النشر غير العلمية. ويترتب عن ذلك تردي في نوعية التفكير والكتابة في المجالات الإستراتيجية من الواجب انتقادها. إننا نعتبر أن تقريرنا هذا، المنجز أولا من طرف باحثين يعملون على المستوى الأكاديمي، يسعى إلى اعتماد مواضيع تستجيب أساسا لاهتمامات علمية أو تفرضها حالة البحث العلمي، وأنه يهدف كذلك إلى إنتاج معرفة وفهم أوضاع، وتوضيحها، وإخضاعها للبحث بأبعاده المختلفة. نعتزم، أيها القارئ المحترم، من خلال هذا التمرين الجديد والمتجدد، الانتباه، حسب ما تسمح به طاقتنا، إلى هذه المخاطر..

## 2.

وينقسم هذا التقرير إلى جزأين: فالجزء الأول يعنى بالعلاقات الدولية للمغرب وسلوكه على المستوى العالمي. بينما يهتم الجزء الثاني، بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية. وفي الحقيقة، في الكثير من الأحيان لم يعد ممكنا التمييز بوضوح وبسهولة بين الجانب الخارجي والجانب الداخلي. لقد تداخلت الأبعاد، وتم فصلت بل واختلطت العوامل والمحددات والمجالات، ولم تعد الحدود السياسية تفصل بنفس الصرامة، بين الوطني والدولي.

إلا أن كتلة من العناصر والمضامين تهم حياة البلاد، تتميز بكونها ترتبط أساسا بالعلاقات الدولية وتحيل بالخصوص إلى العلاقات مع القوى العظمى، التي تشير بشكل أساسي إلى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي كمجموعة وعلاقات ثنائية... تحتاج هنا عبارة "القوى العظمى" إلى تحديد، فهي أولا تلك التي تؤثر على دول مثل المغرب، أو تتفاعل معها، أو تتحكم في تبعيتها لها... ويهتم كذلك الجزء الثاني بمكونات المحيط الإقليمي، بما فيه دول الجوار، ودول الانتماء الجيوستراتيجي، ودوائر التضامن العربي - الإسلامي، ودوائر التفاعل المختلفة مثل دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية..

ففيما يتعلق بالعلاقات بين المغرب والولايات المتحدة، لا يعكس حجم التبادل التجاري بينهما مستوى تفاعلها في المجالات السياسية والعسكرية خاصة خلال المرحلة الأخيرة. ويبدو أن التفاعل الاستراتيجي بين البلدين يؤثر بشكل مباشر حتى على نوعية المبادلات، باعتبار أن الواردات العسكرية المغربية تشكل جزءا مهما من إجمالي وارداته من الولايات المتحدة. كما أن المساعدة العسكرية والتقنية الأمريكية للمغرب، على شكل قطع غيار أو تسهيلات في الأداء، أو برامج للتكوين والتدريب العسكري. وتحمل المساعدات والهبات المالية العسكرية حيزا مهما في هذا التعاون الثنائي بين البلدين خصوصا وتبين أن المغرب يستقطب أزيد من 75 % من إجمالي المساعدات الأمريكية لمنطقة المغرب العربي وذلك بهدف مساعدته على مكافحة الخطر الإرهابي وتدعيم ترسانته الأمنية.

وبالرغم من تركيز المسؤولين الأمريكيين على أن "الأمر لا يتعلق بسباق للفوز بالقارة الإفريقية"، وبأن الإرهاب يبقى حقيقة تهدد أمن المنطقة يجب مكافحته، فذلك لا يمكن أن يخفي الأهداف الحقيقية التي تسعى إليها الولايات المتحدة والمتمثلة في تأمين طرق تموينها من حيث المواد الطاقية والإستراتيجية التي تتوفر عليها بعض الدول الإفريقية.

من هذه المنطلقات يمكن القول أن العلاقات المغربية الأمريكية، يطبعها الاستقرار حيث لا يبدو أنها تتأثر كثيرا بتغييرات الإدارة الأمريكية أو بالتخلي عن إستراتيجية "الحرب على الإرهاب"، أو

"الحرب الاستباقية"، أو "النهج الأحادي" في المنطقة أو غيرها. ومن هنا يأتي التأكيد بانتظام من طرف المسؤولين الأمريكيين على أفق تحالف استراتيجي أمريكي مغربي.

وفي هذا السياق، انطلقت خلال شهر مايو 2010 العمليات المشتركة للتدريب العسكري بين المغرب والولايات المتحدة، معبئة ما يقرب من 850 جندي أمريكي و900 جندي مغربي، وذلك بهدف تحسين التفاعل العملي بين الشريكين، وتحسين مستوى التعاون بين الجيشين. ومن المعروف أن هذا النوع من المناورات التي أصبحت منتظمة همت ما يقرب 1400 جندي أمريكي ومغربي سنة 2009. وفي نفس الوقت انطلقت عمليات "فليظروك10 (Flintroc 10)"، وهي تمارين عسكرية تحت قيادة أمريكية، بمشاركة قوات من الجزائر وموريتانيا والنيجر، ومالي، وتشاد والسنغال، ونيجيريا.. وبمشاركة وحدات إسبانية.

وتجري هذه المناورات مرة كل سنة منذ 2005، بهدف محاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة المرتبطة بالاختطافات، والاتجار غير الشرعي في الأسلحة، وفي المخدرات والسجائر... كما ترتبط هذه التمارين، بعمليات تدريبية أخرى تم الخوض فيها منذ نهاية أبريل 2010 بإفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى ضد القرصنة، ضد الاتجار في المخدرات، والصيد غير الشرعي في خليج غينيا...

إن المشروع الأمريكي لإعادة صياغة المنطقة يحدد بشكل واضح الإستراتيجية الأمريكية: لقد تم رفع القيمة الإستراتيجية للفضاء المغاربي والساحل ودمجها في محاور انتشار قوات الولايات المتحدة الأمريكية.

لكنه رغم وجود هذا الإطار العام لانتشار القوة الأمريكية في الجنوب القريب من المغرب، يبدو أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة المغاربية يتقوى يوما بعد يوم، على أساس عاملين محوريين: الموقع الاستراتيجي للمنطقة، الخيرات الطبيعية. وقد يفسر هذا الاهتمام المتزايد، وهذه الحركية العسكرية المتصاعدة أن المنطقة أصبحت، بالنسبة للأسواق الغربية، هامة بالبتروول واليوكسيت والذهب والكاكاو ومواد أولية أخرى.

تاريخيا، كانت فرنسا، بعد الحرب العالمية الثانية مسؤولة عن هذا الفضاء المحدد بالنسبة للبلدان الغربية بقيادة واشنطن: كان التحالف الغربي آنذاك يسعى إلى مواجهة تسرب النفوذ السوفياتي واحتواء المد القومي العربي، وضمان وصول البترول وتأمين المواصلات المرتبطة بالمنطقة. ومن الواضح أن التمرين يهم مجموعة من البلدان الإفريقية والأوروبية تحت قيادة الأفريكوم (Africom).

وفي ظل هذا الواقع الجديد، يتقلص الهامش العملي الواقعي لأوروبا بعد أن تم تعويمه في مشاريع الحوارات المتوسطية للحلف الأطلسي. إنها على الأكثر تقدم المساعدة والإعانة وهي في الغالب ذات طابع لوجستيكي، وهي تعطي الأولوية لمحاربة الهجرة السرية والاتجار في المخدرات. وانطلاقا من ذلك يتشكل مشروع مركز بقيادة أمريكية تحدد مهامه على أساس العمل على تحقيق الاستقرار في إفريقيا، وتنسيق جهودات دعم القادة الأفارقة، وفي هذا الإطار تبرز أهمية المغرب. يلاحظ أنه منذ مبادرة إيزنشتايط سنة 1999، المتمثلة في برنامج اقتصادي أمريكي لفائدة إفريقيا، حددت الولايات المتحدة لنهاجها هدف تقوية الروابط بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول إفريقيا الشمالية الثلاث في مجال التجارة والاستثمار. لكنه من الواضح أن خدمة المصالح الاقتصادية والسياسية تمر عبر تواجد عسكري في المنطقة، ويدخل ذلك ضمن مهام الأفريكوم، وتوجد عناصر قوية تعيد من رفع أهمية المغرب في السياسة الخارجية الأمريكية، من ضمنها كون المغرب كان ولا يزال إحدى ركائز الحضور الأمريكي في المغرب العربي والشرق الأوسط،

خاصة بالنسبة للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط، بعلاقة مع صيرورة العلاقات في الشرق الأوسط، ونظرا للدور الذي لعبه المغرب في الماضي.. لا يمكن دراسة العلاقات المغربية الأمريكية بعيدا عن العلاقات الجزائرية الأمريكية. ومما كان يطبع هذه العلاقات أنها كانت تتميز بمضمونها الاقتصادي. بينما كانت العلاقات المغربية الأمريكية، تتميز بمضمونها السياسي وطابعها الاستراتيجي. إلا أن هذه النزوعات تغيرت وأصبحت أيضا الجزائر باستعمالها للورقة الأمنية وللإرهاب، يدفعان العلاقات الجزائرية الأمريكية في اتجاه تهيوّات واستعدادات إستراتيجية..

هكذا يبدو أن المغرب لازال يكتسي أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة للرهانات الأمريكية، بل يمكن القول أن هذه الرهانات تتجدد وتتطور. لكن هذه الاستمرارية تتم في ظل تجاذباتها مع قوى أخرى، وتفاعل مواقفها مع مشاريع قوى مختلفة مثل كوريا الجنوبية، الهند، الصين وكذلك مع حركات دول تنتمي لنفس الإقليم..

لعل روسيا لا تعد حاليا ضمن صنف القوى العظمى بمفهوم المرحلة الحالية، لكنها لازالت تحتل موقعا محددًا في العلاقات الدولية الحالية.. ولا يمكن لبلد كالمغرب أن لا يهتم بها. ففيما يتعلق بالعلاقات بين المغرب وروسيا فعلى العموم، لازالت روسيا بالنسبة للمغرب، تعد سوقا واعدة في إطار بحثه عن تنويع شركائه بعيدا عن الأسواق التقليدية وخاصة الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية. وكل المعطيات التي يستعرضها هذا التقرير في أماكن مختلفة، تعكس المنحى التصاعدي الذي عرفته العلاقات بين البلدين منذ أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة، ومن المتوقع حسب العديد من المحللين السياسيين أن تشهد المرحلة المقبلة التي ستتطابق حتما مع دخول الشركات الروسية أسواق بلدان القارة الإفريقية، بروز عمليات اختبار للقوة مع الدول الغربية على أكثر من صعيد ومن مستوى، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاستعمارية السابقة لهذه القارة وفي طليعتها فرنسا. فاختيار جنوب إفريقيا والجزائر والمغرب لا بد وأن يزيد من حدة التنافس في المنطقة، ويبقى التساؤل مطروحا حول ما إذا كانت روسيا تملك الإمكانيات لتواصل منافسة باقي البلدان القوية على المنطقة كأمريكا، فرنسا واسبانيا والصين، وغيرها.. ربما أن جل المؤشرات، مثل تسديد موسكو لجميع ديونها الخارجية، والعودة القوية لتسويق صناعاتها العسكرية في المنطقة، ودخولها المنافسة في قطاع الطاقة ومجالات المال والأعمال، وعناصر أخرى، من شأنها أن تترك للدولة الروسية الجديدة هوامش مهمة للمناورة. وقد يعطي ذلك أهمية أكبر للعلاقات المغربية الروسية. وهو ما سيمكن المغرب من أن يجد نفسه أمام مجموعة من الاختيارات خاصة في ما يتعلق بتمكن المغرب من تملك الأدوات التي تسمح له بالتكيف مع تعدد الاختيارات وفرض تواجده داخل الساحة الدولية.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين المغرب والصين، فيبدو أن المغرب يجد نفسه موضوعيا في موقع ضعيف أمام الصين، رغم نفي المسؤولين المغاربة والصينيين القاطع لذلك، وتركيزهم فقط على الجوانب الإيجابية للتعاون بين البلدين. ذلك أن التهديد المباشر للعولمة الاقتصادية على المغرب يأتي أساسا من الصين قبل أي بلد آخر، خصوصا و أنها المستفيدة الأولى من تحرير التجارة العالمية. وهذا ما يبينه اتجاه المبادلات الثنائية بينها وبين المغرب، وكذلك مجمل المؤشرات الدالة على حالة العلاقات البلدين، حيث تشكل الصين الدولة المستفيدة الأساس من ذلك.

ومهما كانت طبيعة العلاقات الصينية المغربية خلال السنوات الأخيرة فإنها تتجه في المستقبل نحو ديناميكية أكبر بالنظر إلى المكانة التي توليها الصين للمغرب ضمن إستراتيجيتها التجارية في القارة الإفريقية وإلى الإرادة السياسية في البلدين. إذ من المرجح أن يتجاوز البلدان خطوط المبادلات التجارية الصرفة إلى مبادلات ثقافية و بشرية مهمة في السنوات المقبلة بالنظر إلى التزايد النسبي للاهتمام بالثقافة واللغة الصينية بالمغرب الذي يقابله اهتمام شبيه من طرف الصين.

من جهتها تفرض دائما العلاقات المغربية – الأوروبية مستويين للقراءة، من جهة، العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ومن جهة ثانية، العلاقات الثنائية الخاصة التي تربطه ببعض الدول الأوروبية، حيث، فيما يتعلق بهذه الأخيرة، يركز هذا التقرير على علاقات المغرب بالخصوص مع فرنسا وبشكل أساسي مع إسبانيا. ويبدو أن اتفاقية برشلونة أفرغت من محتواها الاقتصادي وتحولت إلى مطالب سياسية تعتمد على دول الاتحاد الأوروبي لحماية توجهاتها الإستراتيجية وأمنها القومي، ولكن منطلق التحول يقول أن هذه السياسة لا يمكنها أن تستمر إلى ما لانهاية، لأن الولايات المتحدة الأمريكية توجد على الأبواب، وتنتظر فقط أن تتخلص من انشغالاتها الثقيلة في الشرق الوسط.

مما يطرح باستمرار تقييم التجربة والتأكد من حقيقة الوضع: هل كان هذا الأخير فعلا يحتم تقديم مشروع بديل في الاتجاه الذي دفع به الرئيس الفرنسي الحالي منذ مجيئه إلى رئاسة فرنسا وهو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والذي تمت مراجعته باستمرار. وفي هذا الباب، يمكن الإدلاء بمجموعة من الملاحظات انطلاقا من مؤشرات تحاول قياس هذه العلاقات على أساس تأثيرها على الواقع المغربي.

هناك من تحدث في هذا الموضوع عن تأثير سياسي واجتماعي نسبي لبعض الإجراءات الاقتصادية، حيث يمكن تسجيل تحسن طفيف لمؤشر التنمية البشرية بمعدل 0,694 في 1995 إلى 0,751 سنة 2004، ولكن مع استمرار مثير لمشاكل البطالة والإقصاء الاجتماعي والامية. كذلك لم يسمح تأثيرها بتحفيز الإصلاحات البنوية على المستوى التجاري: إجراءات اللبرلة، الخصوصية، العقلنة النسبية للميزانية.. كما لم تسمح بالقيام بالإصلاحات الإدارية المرسومة ولا بإعادة هيكلة القطاع الخاص أو القطاع المالي أو سوق الشغل بإحداث تغييرات دالة. ولم يسمح كل هذا بتغيير

دي مضمون للوضع حيث يبدو إجمالاً أن التأثير الأوروبي هامشي نسبياً.

على مستوى الإصلاحات السياسية، لم يسجل تقدم سياسي متميز، حيث أن تشجيع إقامة دولة الحق والقانون، على الأقل في الخطابات والتصورات، تقدمت نسبياً في الواقع، وإن تم ذلك ببطء كبير. ولقد حصل ذلك قبل كل شيء على المستوى الخطابي، وبالمقابل ارتفع ضغط الحركات الوطنية والقومية وترسخت التيارات المتحركة باسم الهوية والمرجعية الدينية، والعنف العنصري في ضفتي المتوسط على السواء. ومن الواضح أنه حتى على هذا المستوى يبقى تأثير مسار برشلونة على العموم هامشياً.

وفي مجال التعاون السياسي والأمني، في الوقت الذي يسجل فيه درجة طفيفة من عسكرة الشراكة، هناك تركيز أقوى من الطرف الأوروبي على الدفع بإشراك أطراف الضفة الجنوبية في عمليات تدبير جوانب من أزمات الاتحاد الأوروبي مما يجعل من بعض دول الجنوب نوعاً من "القوات المساعدة" للسياسات الأمنية الأوروبية، المهياة ديمقراطياً في الضفة الشمالية..

أنشأت السياسة الأوروبية المتوسطة شبكات واسعة تضم المجتمعات المدنية في الجنوب كما في الشمال، الشيء الذي سمح بانطلاق عدد كبير من المبادرات النابعة من المجتمع المدني في مجموعة من المجالات تمتد من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى المجهودات التي تسعى إلى تقليص الفقر، ومع ذلك تبقى التأثيرات على هذا المستوى محدودة ومنكفئة نظراً لكون مفهوم المجتمع المدني المتبنى هنا محصوراً في نخب في الغالب منحازة للثقافة الغربية الضيقة، لا تتجدد، لهيئات تفنّد لآليات ديمقراطية، إضافة إلى جمعيات غير حكومية شبه رسمية. وخلال السنوات الفارطة كذلك لم تقو صيرورة برشلونة نزعة الاندماج جنوب - جنوب بل العكس، سجل أن الدفع الذي طبع مبادرات إقليمية فرعية، سواء في المغرب أو المشرق، انكسر أو جمّد، أو على الأقل أجل إلى ما لا نهاية. وفيما يتعلق بالهجرة، أصبح واضحاً أن قضايا الهجرات واللجوء ينظر إليها كقضايا أمنية محضة، حيث أدمجت في المذاهب الإستراتيجية الوطنية، بل أحياناً في البرامج الدفاعية كأخطار وكتهديدات. وبالرغم من أهمية وحساسية هذه الرؤية، إلا أن الاقتصار عليها دونما استحضار للجوانب الاجتماعية والحقوقية والثقافية، يجعل إشكالية بحجم وأهمية إشكالية الهجرة تراوح مكانها في ظل غياب مقاربة شمولية تؤسس لانطلاقة جديدة لمسار برشلونة.

كل هذه الملاحظات لا تستنفد سجل القضايا والملفات التي شملتها واخترقتها صيرورات برشلونة I (1995)، تم برشلون II (2005)، ومن تم بقي مجمل هذا المشروع الإقليمي خطابياً وضعيف المضمون وفي نهاية الأمر هامشي...

ومن الواضح أن الفضاء الأورو متوسطي لم يكن يحتاج إلى مناورة أو حركة تكتيكية إضافية، مثل تلك التي يمثلها المشروع الجديد للاتحاد من أجل المتوسط، بل كان يحتاج إلى نفس جديد وإلى مشروع أكثر جرأة وطموحاً ومضموناً، ويتوفر على وسائل فعلية، وعندما يريد العديد من المتبعين والسياسيين التركيز على الحجم المفترض في المشروع البديل فإنهم يركزون ذلك في مقولة ضرورة "مخطط مرشال جديد". ومن هذه الزاوية، لا يبدو أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، يشكل جواباً ملائماً ومناسباً على إشكاليات المنطقة في المرحلة الراهنة.

في ضوء كل ذلك، يمكن القول أن مسار برشلونة الذي ابتدأ منذ عشرة أعوام، أصبح اليوم في

حاجة إلى تجديد في مضامينه وآلياته، وهو تجديد يستوعب الإشكاليات والقضايا التي ما فتئت تطرح نفسها بقوة على مختلف الأطراف، خاصة وأن العشرية الفائتة (1995-2005) عرفت عدة لحظات كبرى ومفصلية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي عززت من تأثيرات وقائع 11 شتنير التي يبدو أنها دشنت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية من خلال تصاعد واتساع النفوذ الاستراتيجي الأمريكي، وانتشار الحركات الجهادية، الشيء الذي نتج عنه تزايد حضور الرؤية الأمنية في مختلف أشكال التفاعل الدولي.

هذا البعد الأمني الصرف تأخذه بعين الاعتبار كذلك الإستراتيجية المتبينة من طرف حلف الشمال الأطلسي اتجاه الضفة المتوسطية. وهكذا، فعلى هامش زيارته إلى المغرب في فبراير 2005، وفي إطار مشاوراته مع أطراف الحوار المتوسطي، أكد الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي على هذه الفكرة، مشيراً إلى أنه من بين التهديدات التي تصدر من الضفة الجنوبية المتوسطية ألح على الهجرة والفقر والإرهاب كعناصر يجب الوقاية منها. وعن سؤال: ما هي أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الجهة المتوسطية في المستقبل، والتي قد تشكل تهديداً لأمن الحلفاء، وبأية طريقة يمكن لحلف الشمال الأطلسي ودول الجهة مواجهة هذه التهديدات، لا يملك مسؤولو المؤسسات والمنظمات الأمنية الغربية إلا الإجابة على "أن أغلبية هذه التحديات مشتركة، سواء تعلق الأمر بمحاربة عدم التسامح والفقر، والهجرة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأنه بخصوص الأجوبة الفعالة، فسيتم التشاور بصددها، بل ستكون أجوبة جماعية إن لم نقل مشتركة". وإذ تشكل هذه النظرة المقاربة الشاملة لملامح الجنوب، والمغرب جزء منه، فذلك يفسر أن هذه النظرة السلبية حول شكل الهجرة لا تنحصر فقط على موقع فكري نظري، مرتبط فقط بالتصورات، بل تحدد بالطبع المواقف على المستوى السياسي، وعلى الصعيد العملي والملموس وذلك باتخاذ تدابير متعددة، وتجسد هذه المقاربة في نهاية الأمر، مقاربة منغلقة، لا تنتظر إلى الضفة الجنوبية إلا باعتبار قدراتها على الإزعاج، وهي تحدد مواقف حساسة، محدودة ودفاعية لا يمكن أن تولد أساساً إلا تدابير زجرية.

وفي مجال العلاقات المغربية الأوروبية، يسجل في هذه المرحلة أهم تغير في حصول المغرب على ما يسمى "بالوضع المتقدم". لقد كان الملك الراحل، الحسن الثاني، قد حدد سقف المطلب المغربي في شعار: "أكثر من الشراكة، أقل من العضوية". وبعدما دخلت أوروبا في سيرورة الاستفتاءات التي أدت إلى اللات الفرنسية والإرلندية، وغيرها، وترددت مختلفة، وتأزم نسبي للمشروع الأوروبي كان أصبح المغرب في موقع صعب. لقد تمكن المغرب في السابق أن يتميز عن باقي شركاء أوروبا المنتمين إلى الضفة الجنوبية حيث أنه أبرز فكرة أنه يفتح، يتقدم في إصلاحاته المؤسساتية، السياسية إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يقوم بها. لكن توجه أوروبا إلى مرحلة انسداد نسبي، أو حالة أزمة، أو على الأقل توقف ديناميتها، وانعكاس ذلك بشكل واضح على مشروعها المتوسطي وبالتدقيق على صيرورة برشلونة، خلق نوعاً من الخوف فيما يتعلق بالمكتسبات المغربية خلال الحقبة السابقة. أصبحت خسارة ذلك التميز واردة. و"توقفت" الدينامية "الاتحادية" داخل أوروبا، حيث لم تعد تسمح لها بالانتباه إلى اجتهادات وتقدمات كل شريك على حدة.

ما هي العوامل التي أدت بالأطراف المعنية إلى المرور إلى مستوى التفاوض بشأن "الوضع المتقدم"؟ كيف تم ذلك عملياً؟ ليست لدينا معطيات في هذا الموضوع. كل ما نعرف أن خلية للعمل

تشكلت، وبعد ذلك مجموعة للتفاوض، وبد ثلاثة دورات، توصلت إلى اتفاق في أكتوبر 2008 حول الآفاق التالية: تكثيف اللقاءات السياسية والنفاس العام، وتعزيز العلاقات بين الفاعلين السياسيين، وإصلاح القضاء، وتثبيت فضاءات التبادل الحر، وتعميق وتقوية الإصلاحات الماكرو-اقتصادية، والسياسية والفلاحية، والاستغلال الجيد للخيرات السمكية..

لقد سبق وأن أدخلت بعض التمايزات بين الدول الشريكة للاتحاد الأوروبي عبر سياسة الجوار، على أساس مقولة الرئيس السابق للجنة الأوروبية يرودي: "كل شيء إلا المؤسسات". ولقد سمحت هذه المقاربة بفتح الفضاء الأوروبي لدول عضوة، لكنها معنية بسياسة الجوار، ولأن تلج إلى برامج خاصة لا تستفيد منها إلا الدول ذات العضوية. وهكذا كان بإمكان المغرب في إطار سياسة الجوار الاستفادة من برامج أوروبية في مجالات الفلاحة، والبحث العلمي، والتكنولوجية، والتعليم.. ولاشك أنه بالمقارنة "بسياسة الجوار"، يمثل "الوضع المتقدم" استفادة أوسع وأقوى، وهو ما يعني التوجه أكثر ما يمكن نحو المزيد من التلاقي. و"الوضع المتقدم" هذا هو بالضبط الوضع الذي تتوفر عليه بعض الدول التي لا ترغب في العضوية، لكنها تشكل جزءا من الفضاء الاقتصادي الأوروبي كالنرويج، وسويسرا وإسلاندا.. مع تلك الخصوصية المعروفة "كل شيء إلا المؤسسات". وفي حالة المغرب كدولة من الضفة الجنوبية يمكن ترجمة ذلك بمقولة تكميلية: "أقصى شيء عدا حرية حركة الأشخاص". ويعني ذلك أساسا نشر سياسة الاندماج للاتحاد الأوروبي عن طريق الاقتصاد.

خلف هذا الوضع الجديد، أو الموازاة معه، كانت تتبلور الصيغة الجديدة للتعاون الدولي الخاص بالمنطقة المتوسطية (الاتحاد من أجل المتوسط)، انطلاقا من أمانة عامة بدأت اليوم تستقر في برشلونة، وتم تعيين المسؤولين عنها وهي مرتكزة على مشاريع مشتركة في مجالات الاقتصاد والأعمال، والبيئة، والطاقة..

وفي إطار "الاتحاد من أجل المتوسط"، يجد المغرب نفسه في منطقتين مختلفتين. لاشيء في اتفاقية لشبونة، وقبلها في اتفاقية نيس، يمنع منح دولة ما "الوضع المتقدم". والاتفاقيتين الاثنتين تمنحان مكانة متميزة للعلاقات مع دول الضفة الجنوبية.. بل إن الإطار الأخير، اتفاقية لشبونة، بتأسيسها لبنيات تقوم بمسؤولية الشؤون الخارجية، وأخرى تتابع الشؤون المرتبطة بتوسيع مجال أوروبا وسياسة الجوار، يسمح بذلك.

كذلك لتحديد طبيعة ودلالة "الوضع المتقدم"، الذي حصل عليه المغرب، يجب أخذ بعين الاعتبار أن تركيا مثلا لا تريد بديلا عن اندماجها وانخراطها الكلي ودون أي تحفظ في صيرورة توحيد أوروبا. ويبدو أن تركيا تعيش دينامية خاصة، بل تتوفر على وضع متقدم عمليا. فهي كاملة العضوية في الاتحاد الجمركي، وكذلك هناك مسار في اتجاه الانخراط كما هو الشأن بالنسبة لكرواتيا، وهي ملتزمة بما التزم به كل المرشحين للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وبما أن المفاوضات مع تركيا لازالت مفتوحة، فتركيا لا تريد طريقا آخر غير الإنخراط.

لا يمكن القول أن الطريق الذي اختاره المغرب هو أقل. فقط يبدو على طريق خاص. كما تتميز حالة المغرب عن حالة بلدان أخرى كتونس وأوكرانيا وذلك بانتزاعه لميزة "حسن"، فيما يتعلق بسياساته. بينما خاضت إسرائيل مفاوضات للحصول على "الوضع المتقدم"، ويبدو أن هذه المفاوضات قد انتهت في وقت سابق. لكن التساؤل مطروح حول تنفيذها، إذ يبدو أن المسار قد "علق". وعلى كل حال فإن إسرائيل قد كانت تستفيد من قبل من برامج أوروبية بشكل تفضيلي.

يطرح من جديد "الوضع المتقدم"، أسئلة تقليدية حول أفضل الطرق للتعامل مع دول الجنوب. هكذا تظهر عدة تيارات تتنافس في دوائر اتخاذ القرار الأوروبي: خاصة بعد الحرب على غزة سنة 2009. فهناك من يرى أنه يكفي أن تلتزم الدول المعنية بإجراء إصلاحات لكي تنطلق صيرورة "الوضع المتقدم"، وإذ ذلك يجب أن ننسى الفلسفات السابقة "للشرطية". وهناك من يطرح الشرطية بشكل قوي.. لا يمكن للملاحظ أن لا يلتقط نوع من النزعة للتعامل مع المغرب بصرامة أكبر مما هو عليه الحال تجاه دول أخرى. والملفت للنظر أن المغرب لا يحتاج الآن إلى هذا النوع من الضغوطات، لأن نخبه ودوائره الرسمية كما مكونات مجتمعه المدني أكثر صرامة من غيره في مواضيع الإصلاح...

وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، فإن علاقات المغرب بفرنسا لازالت تنصدر كل العلاقات الأخرى، رغم ظهور عدة عوامل تشوش بقوة على هيمنة فرنسا على السلوك الدولي المغربي. فعلى العموم، ورغم دعم العلاقات الثنائية بينها والمغرب، إلا أنه يلاحظ أن فرنسا، العضو النشط في الاتحاد الأوروبي، أصبحت تفضل الشراكات مع المجموعات الإقليمية، لكونها أكثر فعالية و أكثر تلاؤما مع وضعها الحالي، وخضوعها لقوانين الإتحاد الأوروبي. فارتباطها بعدة اتفاقيات في إطار هذا الإتحاد، أصبح يضايق أحيانا تحركها بحرية في الإطار الثنائي. لهذا تؤكد فرنسا في كل لقاءاتها على أن توازن الشراكة بينها وبين المغرب يقتضي السير الحثيث من أجل خلق و بناء مجموعة جهوية في هذه المنطقة من المتوسط، وعلى تشجيع التقارب فيما بين هذه الدول لتشكّل مجموعة موحّدة، تستطيع التعامل مع الإتحاد الأوروبي، ومجموعة حوار 5+5 الذي أكد على أهمية إنشاء مغرب عربي موحد. فكل الدول العظمى، أوروبية و أمريكية، تسعى اليوم بل و تحت الدول الأخرى على التعامل معها في إطار تكتلات جهوية، لأنها هي وحدها الكفيلة بخلق مجموعة من السبل و الروابط. و بالنسبة لفرنسا التي تريد أكثر من غيرها الحفاظ على مكانتها في هذه المنطقة من العالم لمواجهة منافسة أمريكية تنقوى يوما عن يوم، هناك رهان بشري واقتصادي وتجاري في منطقة المغرب العربي، يدفع بها لتعبئة كل إدارتها ومقاولاتها، للحفاظ على تأثيرها الذي لازال قائما سواء تعلق الأمر بمكانتها السياسية ودورها الاقتصادي، أو باللغة الفرنسية، أو بمؤسساتها التربوية أو بتبادلها العلمي والتعليمي والثقافي...

تبدو العلاقات المغربية الاسبانية ذي طابع جد خاص. فمن جهة تميزت هذه العلاقات خلال الفترة 2005 و 2009 بدنامية تعاون اقتصادي متصاعدة، يفهم منطقتها عبر الموقع الطبيعي لاسبانيا كقوة اقتصادية بتموجاتها وحدودها. وتعتبر على ذلك بقوة المعطيات والأرقام المتوفرة والمقدمة في التقرير، وكذلك نزعة تصاعدية ملحوظة في عدة مجالات للاستثمار والتجارة. ومن جهة أخرى، لازالت هذه العلاقات تتسم بتنازعية كبيرة تدمج التناقضات التاريخية الخاصة والتناقضات المرتبطة بقانون التحالفات والتحالفات المضادة ذات الطابع الإقليمي. ومع ذلك، فالتناقضات الحاضرة على المستوى الإقليمي لا تلغي تفاهما شموليا في مجالات سياسية واسعة..

بخصوص المغرب والأمم المتحدة يطرح التساؤل حول كيفية استثمار المغرب للوضع الجديد كعضو غير دائم في مجلس الأمن في أفق 2012-2013" للدفاع عن قضاياها العالقة والحيوية. ويأتي ذلك خصوصا وأن السنوات السابقة عرفت حضورا قويا للمحور ذي السلوك المعادي للمغرب داخل القارة الإفريقية، حيث كانت الجزائر عضوا غير دائم في مجلس الأمن 2004-2005، وجنوب إفريقيا سنتي 2007-2008، ونيجريا التي أصبحت عضوا به بداية 2010.

وفي منظور المنظمات الاقتصادية والمالية، تبدو صورة المغرب إيجابية، بالرغم من تعقيدات المرحلة، وبالرغم من التباسها. وهكذا فإن عدم التأثير الكبير للمغرب من الأزمة الاقتصادية قد يعني كذلك أنه، بعد كل إجراءات اللبرلة والانفتاح التي اتخذها، فإنه ليس منفتحاً على العالم بما يكفي، وأنه كذلك لازالت ليبراليتها لم تسمح باندماجه الفعلي في الاقتصاد الدولي الشمولي. ويأتي ذلك في محيط كثيراً ما يدلي بتحفظاته، خاصة من لدن تلك الدول التي لم تظهر قدرة ملحوظة على القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية، على المنحى الذي تؤكد عليه المؤسسات المالية الدولية. إن بعض النتائج الإيجابية والآفاق المشجعة على المدى المتوسط للاقتصاد المغربي، لا تخفي المخاطر المرتبطة بتطور الاقتصاد الدولي وضعف المغرب أمام الجفاف والتغيرات المناخية.

وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، بصفة عامة، يعترف صندوق النقد الدولي أن المغرب حقق تطورات لها أهميتها خلال السنين الأخيرة من أجل إنعاش النمو الاقتصادي و تقوية قدرة الاقتصاد لمواجهة الصدمات و يعزو ذلك إلى سياسات ظهرت مناسبة في الاقتصاد الكلي و إصلاحات هيكلية مستدامة و توظيف الإمكانيات التي توفرها العولمة، مما ساعد على التحسن التدريجي لمستوى المعيشة و الدخل الفردي.

وكذلك على العموم، تعتبر المؤسسة المالية أن التدابير التي يطبقها المغرب من أجل الحفاظ على الثقة وعلى الطلب الداخلي قد مكنته من مواجهة الأزمة الدولية. غير أنه يثير الانتباه إلى العوامل التي من شأنها، على المدى القصير، أن تأخر الانتعاش، كالظرفية الخارجية وضعف الصادرات و التحولات الهامة التي عرفتها أسعار النفط والفسفاط وعائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

وعلى ضوء هذه المعطيات، أشار صندوق النقد الدولي إلى ضرورة اللجوء إلى السياسات التي يجب إتباعها لتنشيط النمو ورفع مستوى المعيشة و أن من بين القضايا الأساسية توجد السياسة الميزانانية على المدى المتوسط التي تستدعي تطهير المالية العمومية والقيام بتقويمات ميزانانية تدريجية، ونظام الصرف الذي يجب أن يتحول إلى نظام أكثر ليونة، والإصلاحات الهيكلية التي تتطلب تحسين فعاليات النفقات العمومية و تبسيط النظام الجبائي و تحرير أكبر للتجارة التنافسية، التي تقتضي بنفسها إصلاح وضعية القضاء والرفع في استثمارات التجهيز ودعم قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة، والسياسات الاجتماعية التي تضم إصلاحات في مجالات التربية و الصحة..

كما يوصي الصندوق المغرب بمواصلة الإصلاحات الهيكلية من أجل إنعاش النمو ورفع التنافسية وتحسين المؤشرات الاجتماعية، ملحا على ضرورة تقوية الخدمات الاجتماعية لتقليل الفقر والتصدي لمشكلة البطالة المستمرة ضمن فئة الشباب. لقد عرفت كل المجالات التجارية المغربية انخفاضا من جراء الأزمة، وهكذا تتم الواردات بنسب أكبر من الصادرات، حيث انخفض الطلب على المنتج المغربي أو أصبح هذا الأخير يتسم بقوة تنافسية أقل. إلا أن عدم تغير النزاعات الدالة على المدى الطويل، يدعو إلى التساؤل حول وجود أو عدم وجود إستراتيجية اقتصادية.

على مستوى آخر، في المجال المغربي، لازالت العلاقات المغربية الجزائرية تهيكل جزءا محددًا من الحياة السياسية الداخلية والخارجية لكل من المغرب والجزائر، مع استقرار زمني وسياسي واستمرارا على مستوى التصورات والسلوكات مثيرين مبنين على أساس تناقض جذري بين المصالح. كما أن مسار العلاقات المغربية - الليبية ظل في غالب الأحيان في صعود وبعض

الهبوط أحيانا أخرى، مع استقرار العلاقات على العموم في إطار مقبول، وذلك صحيح حتى خلال أزمة 2009. أما فيما يخص العلاقات المغربية التونسية، فإنه على المستوى السياسي وعلى الرغم من عدم حصول زيارات متبادلة على مستوى القمة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المواقف السياسية المتخذة من طرف المغرب تجاه تونس تعبر عن حرصه على عدم التفريط في دول الجوار القريب لحساسية دورها في التوازن الإقليمي. كما ظل المغرب مهتما بمسألة استقرار النظام في موريتانيا من خلال دعمه أو التضامن معه إثر الأحداث التي كانت تعصف به بين الفينة والأخرى، أو من خلال الدعم والمساعدة لمواجهة الصعاب السياسية والاقتصادية.

وإجمالاً يمكن القول أن المغرب في علاقاته مع دول المغرب العربي قد حافظ على الحد الأدنى الذي يضمن له التوازن في علاقاته مع الجزائر. فبعد طرح واستقبال من طرف المجتمع الدولي لمبادرة المغرب حول الحكم الذاتي كمقترح مقبول، على الأقل كمادة للتفاوض، لم تعد هذه الدول تتساق وراء الضغط الجزائري عليها كما كان الأمر في السابق. ولا زال نزاع الصحراء يشكل عدة عراقيل أمام تحقيق الاندماج الاقتصادي بشمال أفريقيا و يمنع من تفعيل اتحاد المغرب العربي، كما يعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي على الواجهة الأمنية. إلا أنه بالرغم من هذه العراقيل و بالرغم من استمرار النزاع فذلك لا يصل إلى حد تهديد أمن أي دولة بشكل مباشر على المدى القصير.

ومع ذلك لوحظ خلال السنوات الأخيرة عودة السباق نحو التسلح بالمنطقة، خاصة، بين الجزائر و المغرب إذ يخصص كل من البلدين نسبة عالية من ميزانيتها للأسلحة. وتجدر الإشارة هنا حول اشتداد سباق الدول المغربية نحو التسلح (ليبيا والجزائر والمغرب وتونس)، حيث استحوذت هذه الدول الأربعة فقط على ثلث تجارة الأسلحة في القارة الإفريقية حسب التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2007 (سيبري)، مما استدعى أن أرسلت الأمم المتحدة تحذيراً للبلدان المغربية تنبهها على أن هذا السباق له انعكاسات على مستقبل العلاقات المغربية - المغربية وله تأثيرات على الأمن والاستقرار في شمال أفريقيا، وحوض الغربي المتوسط. ففي سنة 2009، خصص المغرب ظرف 34,5 مليار درهم للدفاع الوطني، وهو ما يساوي 15% من ميزانية الدولة. خلال السنتين الماضيتين 2008 و 2009، تضاعفت ميزانية الجيش بما يعادل مرتين، حيث في السابق لم تكن هذه الميزانية تتجاوز 12 مليار درهم. في 2010، قاربت الميزانية 32 مليار درهم، مما يعني 4,24 مليار دولار، خصص 1,36 منها لشراء معدات جديدة ولإصلاح المعدات المعطوبة. إن معطيات التقرير الأخير للمعهد الدولي للأبحاث حول السلام (سيبري)، لاسطكهولم، تبين السباق القوي للتسلح الذي تشارك فيه كل من الجزائر والمغرب. كذلك تؤكد بعض التقديرات، نشرتها الس. أ.بي، في موقعها الإلكتروني (CIA facts books)، بأن الدولة المغربية تخصص أكبر قدر من الأموال للتسلح قبل ليبيا، والجزائر وتونس. كما يؤكد مركز الدراسات التابع لمكتبة الكونغرس الأمريكي نفس النزعة.

فيما يتعلق بدول المغرب العربي، فإنها مطبوعة باستمرار الوضع القائم، وبرز إلى الواجهة السباق نحو التسلح الذي أخذ أبعاداً مثيرة، بالإضافة إلى نزعة ثابتة للحفاظ على توازن العلاقات الشاملة في المنطقة..

وإلى جانب هذه الخلاصات، يجب الانتباه إلى مسألة بالغة الأهمية وهي تقوية العلاقة بين المغرب وموريتانيا، وقد يكون ذلك راجع إلى كون المغرب منشغل بتحسين جبهته الجنوبية. لذلك يجب متابعة هذا التطور باهتمام بالغ خلال المرحلة المقبلة..

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين المغرب والمشرق العربي، فإن التطرق لهذه العلاقات منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 تقتضي استحضار الظروف التي مرت بها المنطقة العربية عموماً والمشرقية على الخصوص منذ أن شرعت الولايات المتحدة، على إثر هذه الأحداث، وبشكل مباشر، في صياغة خريطة جديدة للمنطقة. فقد أثرت هذه الظروف بدرجات متفاوتة على علاقات المغرب بالدول العربية المشرقية التي طالما اعتبرت في مجموعها من حلفائه التقليديين وسندا سياسياً ومادياً له منذ الثمانينات. ويبدو واضحاً أن المغرب يتأثر بشكل مباشر في قدراته التفاوضية من الوضع بالمنطقة العربية، حيث كلما ارتفعت درجات الرادكالية السياسية في المنطقة، توسعت حظوظه في الحصول على فوائد، وكلما ضعفت، ضعفت إمكانياته.

يمكن كذلك تسجيل أن أهم تطور يكمن في إعادة صياغة السلوك المغربي تجاه المشرق العربي، الذي من الواضح أنه لم يعد منطوقاً كما كان في مراحل سابقة، وهو خيار طوعي اتخذته المغرب يساهم بقدر لا يستهان به في توسيع القدرات التفاوضية الوطنية للمغرب تجاه مختلف القوى العظمى وتجاه دول المنطقة وقد يرجع هذا التغيير الذي يصفه البعض على أنه تراجع، ويقراه البعض الآخر على أنه إعادة صياغة علاقة المغرب بالدول العربية على أسس مختلفة، كإكفاء المغرب أو خروجه من بعض الملفات الشائكة. يستند كذلك على متغيرات حاسمة طبعت المنطقة: توجه ليبيا نحو إفريقيا، توجهات الدول المغاربية نحو أوروبا، التحولات الحاصلة منذ 11 سبتمبر 2001، الحرب الأمريكية على العراق (2003)، الحرب الإسرائيلية على لبنان (2006).. وكذلك صعود دول غير عربية وأصبح حضورها أقوى في المنطقة، مثل تركيا، إيران، إسرائيل.. وينعكس ذلك كذلك على مستوى علاقاته مع القوى الكبرى، وعلى مستوى علاقاته بالدول الأخرى، وخاصة بالدول المنتمية لدوائر تعاونه الخارجي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

صحيح أن هذه العلاقات تطرح السؤال الأساسي المتعلق بمعرفة ما إذا كان المغرب يتوفر على الإمكانيات المادية التي تمكنه من القيام بعمل دائم على مستوى البعدين الاثنين السالف الذكر. وإذا كان من المحتمل أن تساعد أطراف أجنبية (فرنسا، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول العربية، الاتحاد الأوروبي) جهود المغرب فهذا يعني أنه هناك تقارب للمصالح بين كل الأطراف.

1

:

1

➤

(..

)

➤

.

" "

➤

...

..

ليس من المستبعد أن تكون مبادرة الرئيس مبيكي تستجيب أيضا لاعتبارات سياسة داخلية. قضية الصحراء التي يتواجه بصدها الغالبية العظمى من مناضلي المؤتمر الوطني الإفريقي و«المحيط الرئاسي» وتعتبر مصدرا دائما للتوتر، بل للانقسام داخل التحالف الثلاثي الحاكم. لقد سمت هذه الوضعية النقاش الداخلي وغذت المناقشات حول الانحرافات المفترضة عن المبادئ المؤسسة للمؤتمر الوطني الإفريقي. إضافة إلى ذلك، كان مبيكي الذي يزاول انتدابه الأخير، يريد ترك «أثر» في التاريخ بدعم الديمقراطية والتنمية في بلده، بل في القارة الإفريقية بكاملها، ويتمنى التخلص نهائيا من «خلاف» اقتنع هو بأن المقاربة المغربية غير متطابقة مع المبادئ الدولية وسير التاريخ. في هذا السياق، بدون شك، تدرج تحاليل الرئيس الجنوب إفريقي والذي لم ينكر «المحددات الجهوية الفرعية للنزاع»، لكنه أكد بقوة إفلاس مسار التسوية الأممي.

تتمثل أهم الخسارات الإستراتيجية للمغرب في فقدان الحياد الجنوب إفريقي على الأقل، مما أعطى لعلاقاته مع إفريقيا، المستغرقة في تحركها خارج الاتحاد الإفريقي، طابعا استثنائيا... رغم فقدان إفريقيا الجنوبية، وبروز بعض التوترات مع كينيا والسنغال وتديبيرها، ظهرت ملامح جديدة هي العلاقات بين المغرب والجزائر، وتتجلى بالأساس في استمرار في تمركز العلاقات المغربية - الإفريقية في المنطقة التقليدية (الوسطى والغربية). وما يدفع المغرب لهذه الخطوات، كونه يركز على الجهات المحايدة له، وهو اختيار تفرضه مقتضيات أمنية أولا وموجات الهجرة.. مع ظهور مؤشرات توحى بالتهيؤ للنفوذ إلى داخل القارة الإفريقية، ولاسيما دائرة الدول الناطقة بالانجليزية، انطلاقا من القاعدة، وعبر مداخل متعددة: مشاركة القطاع الخاص، نحو الدبلوماسية الإنسانية..

---

➤

:

2004

»

2004 6 «

« »

»

«

..

»

«

»

كذلك تظهر على الواجهة محاولة بلورة تصورات حقيقية لمواجهة المحور الثلاثي، عبر بناء تحالف مضاد، والاستعداد لاتخاذ الإجراءات للتخفيف من الضغوطات، وعبر تفعيل الدبلوماسية الجماعية. هكذا نلاحظ أن المغرب أخذ يعوض غيابه عن المنتظم الإفريقي في شكله المؤسسي القائم (الاتحاد الإفريقي)، عبر المنتديات الكبرى مثل المنتدى الأوروبي - الإفريقي، المنتدى الصيني - إفريقي، المنتدى التركي - الإفريقي، إلخ..

ومن هنا يبدو على الأقل على مستوى الساحة الإفريقية، أن المغرب يحاول تدبير المخاطر التي تترقبه بطريقة عقلانية، مما لا يجنبه ارتكاب أخطاء في التقديرات، وفي بعض الممارسات..

يبقى تدبير العلاقات مع دوائر التعاون الأخرى، جد متنوع بلحظاته القوية وسلبياته، وعلى العموم مستقر نسبيا، إن لم نقل معززا أكثر القدرات التفاوضية العامة للمغرب..

### 3.

قد تكون القدرات الناتجة عن البعد الدولي لموقع المغرب، رغم بعض الخسارت، لم تتضرر كثيرا. ولا يمكن بتاتا، من منظور ما جرى بين 2005 و2009، اعتبار النزعة السائدة انحدرية ومطبوعة بالضعف. كيف تتفاعل هذه السلوكات والممارسات المغربية التي حصدها المغرب على الصعيد الخارجي مع القدرات المرتبطة بالحياة الداخلية؟ وهذه الحياة الداخلية بذاتها، كيف تتأثر بمختلف المستويات: التراكمات المؤسسية، الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

إذا كان من الممكن تمييز مستويات الحياة المؤسسية، ما هي درجة تأثير المؤسسات التنفيذية والتشريعية على القدرة التفاوضية للبلاد؟ وهل يمكن تمييز حركتهما عن أعمال المؤسسة الأساسية وهي المؤسسة الملكية؟ من الواضح أن هذه الأعمال، خلال المرحلة التي تمتد بين 2005 و2009، تميزت بنوع من التشتت، حيث جنحت إلى عدة اتجاهات. ولا يبدو أن هناك أهدافا مركزية مستهدفة بنفس استراتيجي، مركز، مكثف...

يبدو أن تشغيل صلاحيات الملك الدستورية وهي الحالة الأكثر طبيعية والأكثر انضباطا للنصوص الوصفية للدستور المغربي، حيث يتولى الملك توجيه تعليماته لباقي المؤسسات كالحكومة والبرلمان. إنه موقع الفاعل الاستراتيجي الحريص على تنظيم الحياة السياسية الوطنية انطلاقا من تأهيل الأحزاب، والموجه للعمل التشريعي من خلال الدفاع عن برلمانية ذي دلالة، والمؤطر للعمل الحكومي عبر تحديد توجهاته على مدى الولايات التشريعية ومتابعة نشاطه الجاري وعبر الدعوة للإصلاح الإداري والتخليق وتشجيع الاستثمارات... وهذا الموقع تعزز باستمرار بصفة الملك المشرع، تلك الصفة التي قد يستطيع بها بواسطة الفصل 19 أن يمارس الحل محل البرلمان نفسه، ليشرع في باب ما يجعله الدستور اختصاصا للبرلمان كما بينت ذلك مثلا حالة النص المنظم لرجال السلطة الصادر عام 2008.

أبقت التصريحات الحكومية المتتالية (تصريح حكومة جطو 2002، وتصريح حكومة عباس الفاسي 2007، وحصيلات نصف الولايات التشريعية 2005 بالنسبة لحكومة جطو، و2010 بالنسبة لحكومة عباس الفاسي..)، خطا رابطا بين مختلف أصناف الإصلاحات التي اعتزمت الأجهزة التنفيذية المتتالية تنفيذها، إلا أنه خلافا لحكومة التناوب (1998 - 2002) التي تأسست على نفس سياسي لوزراء يمثل أغلبهم "حساسيات سياسية" للفرق الحكومية، ارتكزت الحكومتين على بنية نواتها المركزية تقنقراطية، وتوظيف ثانوي إن لم نقل رمزي للانتماء السياسي. حصل ذلك في الحكومتين المتتاليتين، تجاوزا لعمليات التعديلات الحكومية. ولقد حصل ذلك عبر تعزيز

النواة التقتقرراطية للحكومة تجاوزا "للمنهجية الديمقراطية"، ولقد تعزيرها باستمرار، بمختلف الوسائل: من داخل الحكومة ومن خارجها، بمنح صفة تمثيلية حزبية لتقتقرراط ترعرعوا خارج السياق السياسي وتنشئته وثقافته، وهكذا تم نزع الطابع السياسي عن العديد من الأعمال العمومية.. من زاوية المضمون، بعد التمسك بالثوابت (الله، الوطن، الملك)، تقدم البرامج الحكومية ذاتها كاستمرار لإصلاحات "حكومة التناوب". لقد تم الحفاظ على الحد الأدنى لعقد للمجالس الوزارية والمجالس الحكومية وانتظامياتها. ولقد تميزت ولاية 2002-2007، بانطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، ومشروع تصور "الحكم الذاتي الموسع"، وعدة مبادرات في مجالات مختلفة.. بينما تميز النصف الأول للولاية الموالية 2007-2010، بنفس التوجهات مدعومة بنفس اجتماعي أقوى، حيث، على خلفية "الحوار الاجتماعي"، بدى واضحا الاهتمام "بميثاق اجتماعي تضامني شامل"، و"القدرة الشرائية للمواطنين"، بالإضافة إلى إرادة حكومة مرحلة 2007 إلى حدود 2009 بانعاش القوة الاقتصادية للبلاد، ودعم التدبير المقاولاتي، ودعم البحث العلمي، والتأكيد على "ضرورة الإصلاح النوعي للتكوين واستئصال الأمية مع الإقدام بشجاعة على إيجاد موارد مالية جديدة والنهوض بمختلف مكونات الثقافة الوطنية"، باسم الحداثة والواقعية، في أفق تصور يبدو أن الكل متمسك به بشكل شبه إجماعي، ألا وهو ما سمي "بالمشروع الحداثي الديمقراطي" ..

وبعلاقة مع السؤال الرئيسي لهذا التقرير، فيما يتعلق بالفترة التي يغطيها (2005-2009)، وهو مرتبط بما تعنيه الممارسة الحكومية من زاوية تقييم القدرة التفاوضية للمغرب (هل عزز العمل الحكومي إمكانيات المغرب؟ هل قوى قدراته أمام التهديدات والأخطار والإكراهات أم حصل العكس؟). تبرز ملاحظتين أساسيتين: من جهة غلبة الهاجس اللاسياسي في أعمال يغلب عليها الطابع التقني والتوجس التقتقرراطي، ومن جهة ثانية، ففي كتلة الأعمال التقتقرراطية المهيمنة، تنشئت السياسيات، وتتنوع وتتعدد بشكل مفرط، ويبرز عدم التركيز على أهداف إستراتيجية رئيسية..

من الواضح أن كل ما قيل عن الحكومة، ينعكس على البرلمان الذي يبدو أنه يشكل موقعا مهما في النظام السياسي القائم، دون أن يعني ذلك أنه يشكل موقع قوي فعلا، مبادر، فعال ويتجاوز الردة فعل على الأعمال الحكومية، أو مستوى حركية غرفة تسجيل...

كذلك يبدو أن الحياة السياسية، وخاصة الحياة الحزبية، عرفت تطورات هامة خلال هذه الفترة. وهكذا تحكمت في النشاط التنظيمي لحزب الاستقلال طيلة الفترة الزمنية المعنية العديد من المتغيرات ساهمت فيها أحداث على مستوى المشهد السياسي بالمغرب، وأخرى متعلقة بتدبير الشأن الحزبي.

أما فيما يتعلق بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فلقد واجه هذا الحزب خلال هذه سنوات، تفاعلات ارتدادية جدية مرتبطة ببناؤه التنظيمي وأطره الإيديولوجية. فمشاركته في التناوب التوافقي تبدو وكأنها لم تلب الحدود الدنيا من توقعاته مما أدى إلى فشله في تحقيق طموح قاعدته الانتخابية، وتحقيق إصلاحات مهمة في المجال السياسي والحكومي. فبالرغم من مساهمة هذا الحزب عمليا في إضفاء المصادقية على المسلسل الذي انطلق مع تناوب 1998، لم ينتج عن هذه المشاركة لا تقوية الحزب تنظيميا، ولا تعزيز موقفه في الحقل السياسي. بل وعلى عكس ذلك، لوحظ انحصار تأثيره في المجتمع وهو ما تؤكد، على سبيل المثال، محدودية النتائج المحصل عليها حزبيا خلال الاستشارات الانتخابية، وتراجع صحافته، وتقلص حضوره جمعويا، وانكماش دوره نقابيا وثقافيا. أكثر من ذلك، فقد انتشرت فكرة أن مشاركة الحزب في التناوب بدون ضمانات دستورية قد يكون كلف الحزب العديد من الأزمات والانشقاقات، الشيء الذي ساهم في إضعافه.

وإذا كانت الأسباب المباشرة للأزمة الحادة التي عرفها الحزب خلال هذه الفترة ابتدأت مع ظهور نتائج الانتخابية التشريعية لسنة 2007، لتبلغ أوجها مع تشكيل حكومة عباس الفاسي تم تعديلها، فإن

الأسباب العميقة لهذه الأزمة تعود إلى الارتدادات التي طبعت سيرورة التوافق السياسي، وتحديدا منذ تشكيل حكومة إدريس جطو 2002، التي اعتبرها آنذاك عبد الرحمن اليوسفي خروجاً عن "المنهجية الديمقراطية".

من جهته أصبح حزب العدالة والتنمية، جزء من المشهد الحزبي المغربي خاصة بعد ثلاث محطات انتخابية تشريعية 1997، 2002، 2007 حصل فيها الحزب على نتائج عكست تطوره وحضوره من حيث عدد المقاعد التي حصل عليها. وهذا الحضور يرجع في جزء منه إلى الأداء السياسي للحزب الذي لازال إلى حدود اليوم يتميز بالمرونة والبراغماتية في إدارته للعملية السياسية والانتخابية وقد تجلى ذلك في حجم وطبيعة الترشيحات التي قدمها والتي راعى فيها الظروف الذاتية والموضوعية التي تحيط بالحزب، كما تجلى ذلك في التأقلم مع الواقع السياسي الذي لا يقبل الجمع بين الدعوة والسياسة، فتبنى الحزب فكرة التمييز الوظيفي بين العمل الدعوي والتي تقوم به «حركة التوحيد والإصلاح» والعمل السياسي الحزبي والذي أصبح من اختصاص الحزب، كما تجلى ذلك في الخروج من ظرفية 16 مايو 2003 بأقل الخسائر الممكنة، وأخيراً عبر تدبيره بشكل ديمقراطي لقضاياها الداخلية ( انعقاد مؤتمراته في وقتها المحدد، انتخابات شفافة، خضوع مالية الحزب لافتحاص وتدقيق خارجي ...) والتي تعتبر الحزب إحدى عناصر قوته.

إن عملية إدماج جزء من الإسلاميين في المشهد الحزبي أغرت فصائل إسلامية أخرى بالالتحاق بالمشاركة السياسية في شكلها الانتخابي، كما حدث مع «حزب البديل الحضاري» قبل حظره وكذلك «حزب الأمة» قبل اعتقال أمينه العام، والذي كان في طور التحضير للمشاركة الانتخابية لسنة 2007 من خلال خوضه معركة الاعتراف القانوني للحزب. هذان الحزبان كانا ينظران وذلك إلى حدود وقت قريب، إلى المشاركة الانتخابية على أنها غير ذات جدوى. يضاف إلى ذلك «حزب النهضة والفضيلة» الذي شارك كذلك في هذه الانتخابية. لقد تعزز المشهد بأحزاب «إسلامية» لنتضاف إلى الأحزاب اليسارية والاشتراكية وغيرها من الأحزاب الأخرى.

أما فيما يتعلق جماعة العدل والإحسان، فبالرغم من الإيمان المبدئي لجماعة العدل والإحسان بالمشاركة السياسية، فإن هذا الموقف كما يتبين من خلال أدبياتها، كثيراً ما يقرأ كتكتيك تنهجه الجماعة، فيما يبقى الهدف الإستراتيجي الذي اختطه مؤسسها وضمناه وثيقتها الإيديولوجية «المنهاج النبوي» «تربوية وتنظيماً وزحفاً»، وهو الزحف على الحكم، بواسطة "القومة"، لتغيير الواقع الاجتماعي. أما "القومة" فتدفع إلى تغيير دوافع الإنسان وشخصيته وأفكاره تغييراً جذرياً، وتستهدف شخصية الإنسان وتطمح إلى تغيير نفسه وسلوكه، كمرحلة تمهيدية للتغيير السياسي والاجتماعي.

والملاحظ أنه بالرغم من كون النظام قد غير من أسلوب تعاطيه مع جماعة العدل والإحسان، والذي بدا واضحاً وجلياً خصوصاً بعد رفع الإقامة الإلزامية على مرشدها العام الشيخ ياسين، لكن ذلك لم يمنع السلطات الأمنية من رصد تحركات وأنشطة أعضائها، وتشديد الخناق عليها، مع حرصها في نفس الآن على عدم السقوط في دائرة الدعاية لصالح الجماعة، خصوصاً في وقت أصبح فيه الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان واسع، وكذلك بالنظر إلى مكانتها السياسية على المستويين الداخلي والخارجي.

وكخلاصة لما سبق، يمكن القول، بأن ما أقدمت عليه جماعة العدل والإحسان من ترويج لرؤى أعضاء جماعة العدل والإحسان، وما أحيطت به من تأويلات وتفسيرات عن أبعادها الدينية، فهي تصب في خانة التوظيف السياسي للجماعة، خصوصاً وأن جماعة العدل والإحسان، قد عرفت بعد أحداث 16 مايو فترة من الجمود والعزلة. وهو ما جعل البعض يعتبر أن الترويج لتلك الرؤى مجرد إشارة من الجماعة إلى النظام بأنها مازالت موجودة وبقوة في الساحة، وأن ما يصدر من ردود

الفعل، لا يؤثر على وحدتها التنظيمية، ولا ينال من مصداقيتها، إذ أن مرشدها العام الشيخ عبد السلام ياسين، يدرك أن إطلاق العنان أو الترويج للرؤى، ينبني على خلفية اختبار مدى استمرارية تأثيره وتمتعه بنفس الخطوة والمكانة بين أعضاء جماعته.

يلاحظ كذلك أن جماعة العدل والإحسان، بالرغم من معارضتها الشديدة للنظام ومؤسساته، قد أبانت عن رغبتها الصريحة في تطوير فعلها السياسي باتجاه المشاركة السياسية. ومما يؤكد هذا الطرح، المبادرات السياسية وتصريحات قياديينها من حين لآخر، والتي تدعو إلى الإصلاح السياسي والدستوري. إن الثوابت الإيديولوجية لجماعة العدل والإحسان، لم يطرأ عليها أي تغيير يؤثر على نية هذه الأخيرة في اتجاه إعادة النظر بصورة جذرية في استراتيجيتها، وهو الأمر الذي يجعل العلاقة بين النظام وجماعة العدل والإحسان باستمرار تتسم بالتوجس والحيطه والحدز.

من جهة أخرى إن جماعة العدل والإحسان فضلا عن كونها تقدم نفسها كقوة اقتراحية، فهي قوة اجتماعية تريد فرض نفسها في الساحة السياسية بحكم الواقع، إلى درجة أنه أصبح من بين الأحزاب اليسارية من يدعو إلى إدماج جماعة العدل والإحسان في الحياة السياسية. لقد سبق للجماعة وإن أكدت بشكل صريح وواضح في مرات عديدة، نبذها للعنف بجميع أشكاله، ومناهضتها للتيار السلفي. بالإضافة إلى ذلك، فقد عبرت الدائرة السياسية للجماعة عن رغبتها في المشاركة السياسية. يبقى السؤال المطروح، هل سيتحقق نوع من التوافق بين الطرفين يفضي إلى دفع الجماعة إلى الاعتراف بشرعية الملكية كشرط يضعه النظام لحصول جماعة العدل والإحسان على المشروعية وإمكانية تحولها إلى حزب سياسي، مما سيمهد لها الطريق للانتقال إلى دائرة المشاركة السياسية، أم أن الجماعة ستستمر في تجسيد خط المعارضة الإسلامية الراديكالية للنظام السياسي المغربي؟

فيما يتعلق بالتنظيمات الراديكالية اليسارية، لقد اتسم الحقل السياسي المغربي خلال هذه الفترة، بدينامية سياسية مكثفة، وقد تجلت هذه الدينامية السياسية في أبرز مظهراتها وعناوينها، في الأنشطة السياسية المتعددة والمختلفة التي قامت بها هذه التنظيمات على امتداد السنوات الماضية. وللوقوف على تفاصيلها وملامسة جوانبها، يقدم التقرير تحليلا مفصلا لأهم المستجدات والوقائع التي طبعت الممارسة السياسية طوال تلك السنوات، والتي ساهمت بشكل كبير وواضح في رسم معالم الحقل السياسي والحزبي المغربي.

وفي موضوع حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، يظهر أنه بالرغم من عدم تمكن هذا الحزب من الحصول على أي مقعد في اقتراع 7 شتنبر، فإن ذلك لم يؤثر على رغبته في خوض تجربة الانتخابات الجماعية المقررة في 2009، حيث دفع الحزب مناضليه، إلى الإنكباب على التحضير لها. فيما يخص الإعداد التنظيمي، والمالي، والقانوني، وأيضا التفكير في نسبة وأماكن الترشيح، ولوائح المرشحين، وكيفية اختيارهم وترتيبهم، وطرق إدارة العملية واللوجيستكية التي ستعتمدها، وأنجع طرق الحملة الانتخابية، والقاعدة الانتخابية المعول عليها والمستهدفة، والوقوف على الأخطاء المرتكبة بمناسبة انتخابات 7 شتنبر 2007، ومكامن الخلل لتفادي تكرارها.

وتأسيسا على المعطيات السابقة، يستنتج أنه باستثناء تسجيل التطور الهام الحاصل في موقف حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي فيما يخص قضية المشاركة السياسية، يلاحظ أنه مازال متمسكا بمطالبه الراديكالية، كما تطلعنا على ذلك أدبياته وخطاباته. إلا أن ذلك، لم يمنعه من العمل على تطوير مواقفه وإبراز قدرته على استيعاب التطورات والتغيرات التي يعرفها الحقل السياسي المغربي، سواء تعلق الأمر بتعاطيه مع النظام أو من حيث موقفه الإيجابي من المشاركة في الانتخابية التشريعية ل7 شتنبر 2008، دون أن تؤثر نتيجة ذلك على الاستمرار في أدائه السياسي، حيث أعلن الحزب عن استعداده لخوض الانتخابية الجماعية لسنة 2009.

هكذا استطاع حزب الطليعة، تجاوز ما يمكن نعته "بالعقدة السياسية" التي لازمت موقفه إزاء المشاركة في الانتخابية لمدة تزيد عن ثلاثة عقود. على العكس من ذلك، يلاحظ أن حزب النهج الديمقراطي، حليفه في التحالف اليساري الديمقراطي، لازالت مواقفه وطروحاته، ولازالت مصرة على الاستمرار في نفس نهج الرفض، بل إن الحزب قد عمد في الشهور الأخيرة إلى التصعيد من لهجته الإنتقادية للنظام ومؤسساته. كما أن عودة حزب النهج الديمقراطي لأطروحة مبدأ تقرير المصير من جديد كحل لقضية الصحراء، تجعله في موقف خاص.

من جهة أخرى، تميزت الأربع سنوات الأخيرة في مسار حزب التجمع الوطني للأحرار بالعديد من الأحداث الكبرى، ابتداءً من الأزمة الداخلية للحزب التي بدأت أواخر سنة 2005 و بداية سنة 2006 والتي كادت أن تعلن عن انشقاق ثالث في صفوف الحزب بعد انشقاق 1981 بقيادة أرسلان الجديدي وانشقاق 2001 بزعامة عبد الرحمان الكوهن، مروراً باستحقاقات 2007 التشريعية التي كرسّت وضعيّة الحزب المتقدمة مقارنة بأحزاب أخرى كالاتحاد الاشتراكي، وأخيراً باندماج أو ارتباط الفريق البرلماني للحزب مع فريق فريق الأصالة و المعاصرة سنة 2008.

يشعر المنتبّع للشأن الحزبي ضرورة التوقف كذلك مطولاً عند حالات الحركات الشعبية حزب الأصالة والمعاصرة، إلا أن هذه الحالات الحزبية تتطلب مقارنة خاصة نظراً للطابع الطويل لسيرورة الحركات الاجتماعية خلال المرحلة الأخيرة. كما أنه نظراً لحدّثة حزب الأصالة والمعاصرة، سنخرج إليها بالتفصيل في التقرير المقبل.

أما بخصوص الحركات النقابية، فإن إطلاق السلطات العمومية لدينامية الحوار الاجتماعي منذ مطلع التسعينات، والذي أدى إلى توقيع التصريح المشترك في فاتح غشت 1996، واستمرت الحكومات المتعاقبة في الإعلان عن رغبتها في مأسسة الحوار الاجتماعي والتأكيد على نهج سياسة تنموية في تدبيرها للملف الاجتماعي والاقتصادي، في واقع عرف بشكل متتالي مد وجزر لحركة التنقيب..

وفيما يتعلق بالحركة الجمعوية، فقد عاشت "الكيانات" الجمعوية بالمغرب خلال السنوات الأخيرة، على نبض مرتفع الإيقاع. يمكن الحديث فيه عن فورة على مستوى التأسيس وعلى مستوى المبادرات والتدخلات. لقد كان في قلب الحدث في عدة محطات. أضحت تدخلاته تؤرخ لجل مستجدات المغرب. فمن خلال قراءة ملامح هذه "الكيانات" يمكن "التأريخ" لمجريات الأحداث والوقائع التي يعيشها المغرب أو يتفاعل معها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. إن العمل الجمعي خلال هذه السنوات استمر مشتغلاً بقوة، مستفيداً من التغيير النسبي الذي عرفه المغرب على المستوى السياسي وأصبح العمل الجمعي يملك من الجرأة ما يكفي لخلق مبادرات وابتكارات غير مسبوقّة، بل وحتى التعبير بشكل مغاير لم يكن معهوداً فيما سبق.

ولقد لوحظ أن سنة 2009 بدأت على إيقاع تصعيد الدولة لموقفها إزاء الحريات العامة. وإذا كانت قد بدأت خلال الشهور الأخيرة في تشديد تعاملها مع نوع معين من الجمعيات، خاصة ذات الحساسية الإسلامية وذلك بإغلاق 60 دور للقرآن على خلفية "فتوى" المغراوي، فإن هناك بوادر لاستمرارها في نهج نفس السلوك مع نفس نوع الحساسية الإسلامية، لكن هذه المرة على خلفية مغايرة. إن ما يجمع كل هذه المواقف للدولة هو الغموض وعدم وضوح الرؤيا. وما يجمعها هو غياب معيار موضوعي ترتكز إليه، حتى تكون مواقفها مقنعة وتحظى بالتجاوب المطلوب.

يمكن كذلك التركيز لتقييم القدرات التفاوضية المغربية خلال المرحلة المعنية بهذا التقرير على كبرى الأعمال السياسية وعلى رأسها الوقائع الانتخابية المختلفة التي عرفتها فترة 2005 - 2009. ويبدو من خلال النماذج المدروسة صعوبة القول بوجود معايير ديمقراطية واضحة في اختيار عضوات اللائحة الوطنية خلال انتخابات 2007، خاصة وأن عدة نماذج حزبية أربعة تقسم أغلبية

مقاعد اللائحة الوطنية وهو ما فتح المجال للعديد من الصراعات حول المراكز الأولى داخل اللائحة الوطنية، مما جعل المرشحات الفائزات اقرب إلى "المعينات" انتخابيا. لكن هذه النماذج المتناقضة من درجات استمرار وتغيير البرلمانيات، بمقتضى اللائحة الوطنية، لا ينفى أن نسبة تجديد النساء البرلمانيات وصلت إلى 60 في المائة، وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بحالة تداول النخب البرلمانية بالمغرب.

إن درجة الإقبال على الانتخابات تختلف باختلاف مستوى العمليات الانتخابية ذاتها بمعنى هل هي انتخابات جماعية أم انتخابات برلمانية. و معلوم أن نسبة المشاركة في الانتخابية، بصفة عامة تختلف من اقتراع لآخر، مما يعني أن نسبة المشاركة ترتفع كلما كان الرهان أساسيا وحاسما، و تنخفض كلما كان هامشيا أو محليا. غير أن المغرب على خلاف أغلب الدول يعرف نسبة مشاركة مرتفعة نسبيا في الانتخابية المحلية، ومنخفضة نسبيا في الانتخابية التشريعية.

والجدير بالذكر أن الاستحقاقات الجماعية ل 12 يونيو 2009 سجلت تراجعاً في نسبة المشاركة مقارنة مع نظيراتها السابقة، و هذا راجع إلى مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية. هذه العوامل ليست منفصلة عن بعضها البعض ولكنها متداخلة مما يؤثر على ضعف درجة الإقبال على صناديق الاقتراع. ومن الغريب أنه على الرغم من تقدم الدراسات المتعلقة بالتصويت داخل المجال السياسي المغربي و دقتها العلمية في حقل علم المعلومات مما يجعلها قادرة على التصميم والتنبؤ، إلا أن دراسات التصويت في المجال السياسي المغربي ما زالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب، و تفترق للوصول إلى درجة كبيرة من التأكيد. لم يتطرق التقرير إلى كل السياسات العمومية المشتغلة خلال الفترة المعنية بهذا التقرير في الحقل العام، لكن هذا الأخير يركز على بعض المجالات منها: سياسة إعداد التراب الوطني واللامركزية، بعد الظرفية الاقتصادية، جوانب من السياسات الاجتماعية كمحاربة الفقر والتعليم، وسياسة التعددية لثقافية...

فيما يخص سياسة إعداد التراب الوطني والبيئة، لقد حظيت سياسة الدولة في ميداني إعداد التراب والبيئة خلال السنوات الأخيرة باهتمام كبير وترجم ذلك عبر دمجها في قطاع وزاري واحد بالنظر إلى الترابط القوي بينهما. يتمحور برنامج أنشطة الإدارة المكلفة بإعداد التراب الوطني، في مجمله حول الأهداف التي حددها التصميم الوطني لإعداد التراب باعتباره إحدى أهم الوثائق التي تم إنجازها ضمن مسلسل تنفيذ السياسة الجديدة وباعتباره أيضا يشكل أولى الأدوات التوجيهية على الصعيد الوطني، وإطارا متشاور حوله لخلق تناسق وانسجام بين مختلف السياسات العمومية. وخضع قطاع البيئة منذ نهاية السبعينات إلى اليوم " لتقلبات مؤسساتية" كانت راجعة في أغلب الأحيان إلى تقلبات سياسية أكثر منها إلى وعي مجتمعي حقيقي بالرهانات الإستراتيجية التي يطرحها مفهوم التنمية المستدامة. فبعدما كان يحظى بمكانة متميزة نسبيا مع بداية حكومة التناوب من خلال تجمع مؤسساتي منسج من خلال إحداث وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة تم تقزيمه ليصبح بدون حقيقة وزارية في الحكومة الموالية. وتبدو آفاق تطور ميدان إعداد التراب الوطني والبيئة بالتناوب مع رهنه بتنسيق تدخل مختلف الفاعلين في هذين الميدانين عن طريق بلورة مقاربة تتسم بالشمولية والاندماج وتقطع مع المقاربة القطاعية التي لازالت تهيمن على سلوكات وتصورات المتدخلين العموميين. كما يبدو من الضروري أن تتوفر مجموعة من الشروط الموضوعية على المستوى المؤسساتي والقانوني والمالي والبشري وكذا الثقافي، وهي الكفيلة بالنهوض بهاته السياسة العمومية لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

في موضوع اللامركزية، ومن المستجدات التنظيمية في المشهد الإداري المحلي بالمغرب، برز نظام إدارة المدن الكبرى أو نظام وحدة المدينة، الذي نصت علي مقتضياته (المواد من 84 إلي 130) من قانون التنظيم الجماعي رقم 78. 00، والذي هم في تطبيقه كلا من مدن

الدار البيضاء (16مقاطعة) وفاس ومراكش (6 مقاطعات في كل منها) وسلا (5 مقاطعات) والرباط وطنجة (4 مقاطعات) في كل منها ...

من جانب آخر، فإن المقاربة الحكاماتية لموضوع إصلاح العلاقة بين المدينة والمقاطعات تبدو على أنها تدفع إلى الأخذ برهانات الإصلاح التالية: مؤسساتيا، بدعم الطابع المؤسساتي «الترابي» للمقاطعة كمنظومة ترابية تختص أكثر بسياسة وشؤون القرب، قانونيا، بتدقيق وتوضيح اختصاصات مجلس المدينة ومجالس المقاطعات ورؤسائها في الميادين المختلفة، مع التوجه نحو اعتماد مبدأ التفويض -من طرف مجالس المدن- للمقاطعات في الاختصاصات المرتبطة بشؤون القرب، إداريا، بتحديد الدور القانوني للمقاطعات وتوضيحه في علاقتها بمجلس المدينة سواء كأجهزة منتخبة أو كسلطة تنفيذية، وذلك بالعمل على إصدار المراسيم والدوريات التوضيحية، وأيضا بإعادة النظر في الوصاية المطبقة وقصرها على وصاية المجلس الجماعي دون الوصاية الإدارية التقليدية المنوطة بأجهزة سلطات الوصاية، تدبيريا، بدعم المقاطعات بوسائل العمل المادية والبشرية، وذلك باعتماد معايير موضوعية لتوزيع الإمكانيات المالية المرصودة للمقاطعات، وكذا ضرورة تأهيل الموارد البشرية العاملة عن طريق التكوين والتحفيز.

أما الظرفية الاقتصادية، فقد تميزت خلال هذه الفترة بمجموعة من الخصائص نركز على البعض منها: أولا، قامت الدولة خلال الفترة المدروسة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتحسين الاقتصاد المغربي، والعمل على توجيه السياسات العمومية نحو الرفع من أداء المؤشرات الاقتصادية. ومن البرامج التي اعتمدها في هذا الصدد برنامج الإقلاع في القطاع الصناعي، ومخطط المغرب الأخضر في المجال الفلاحي، واستمرار محاولة جلب 10 مليون سائح في أفق سنة 2010، وبرنامج "مقاولتي" الرامي إلى تعزيز فرص التشغيل الذاتي عن طريق تشجيع الشباب على خلق مقاولتهم الخاصة، وبرنامج "التأهيل" الذي يتوخى ملائمة التكوين مع احتياجات سوق العمل من خلال تطوير برامج تكوينية بهدف الإدماج وتنظيم دورات تدريبية للحصول على الخبرة المهنية. ثانيا، تطور القطاعات الإنتاجية، واستمرار ضبط المؤشرات الماكرواقتصادية، وارتفاعات مداخيل ميزانية الدولة، وتحسن استقطاب الاقتصاد المغربي للاستثمارات الأجنبية. ثالثا، لا يمكن عزل التحسن المسجل في المغرب عن الطابع العام لاتجاه الدولة في المجال الاقتصادي، وتوجهات السياسات العمومية، وبالخصوص للتدابير التي اتخذتها حكومة 2002 - 2007. كما أن هذا التطور لا ينفصل عن تأثير المحيط العالمي، والذي هيمن عليه خلال هذه الفترة عودة ارتفاع الاستثمارات الأجنبية، وتجاوزها لتأثير أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية. رابعا، إن تحليل عناصر الاقتصاد المغربي تبين جانبيين من التحليل. أولا، أن هناك تطور ملموس في العديد من الأنشطة الاقتصادية ونجاح الدولة في تعزيز التوازنات الماكرواقتصادية. ثانيا، أن حجم التحديات المطروحة على المغرب ستكون قوية في المستقبل. إذ أن آفاق التطور تصطدم حاليا بالانعكاسات المحتملة للأزمة المالية، ففي غياب معطيات مضبوطة، يبدو أن المقاربة الحالية لآثار هذه الأزمة على المغرب تحركها أطروحتين رئيسيتين: الأولى، ترى أن الأزمة الحالية ستؤثر سلبا على الاقتصاد المغربي، كما هو الشأن بالنسبة لباقي بلدان المعمور، وبالخصوص في قطاعات السياحة، العقار، القطاعات التصديرية وأيضا مداخيل المغاربة المقيمين بالخارج. ويتمشى ذلك مع ما يدفع به دومنيك ستروس كون مدير الصندوق الدولي الذي يرى أن أي دولة لن تكون بمعزل عن الأزمة المالية، لأن العولمة جعلت الاقتصاديات مرتبطة ببعضها البعض. ثانيا، وفي مقابل ذلك، يرى المتفائلون أنه بالعكس، يمكن للدولة المغربية أن تستفيد من الظروف الحالية للاقتصاد العالمي وتحسن أداء بعض القطاعات، بحكم أن تأثير الأزمة على المغرب يبقى محدودا، وأيضا لعامل تراجع سعر البترول. بل في مقابل ذلك يمكنه أن يستثمر

الظروف لتحسين استقطابه لمزيد من الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. إذ يبدو المغرب إطارا يوفر الاستقرار الاقتصادي والمالي الضروري للاستثمارات الخاصة.

خلال الفترة ما بين سنتي 2005 و2009، اعتبر الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أهم قرار سياسي هم السياسات الاجتماعية بالمغرب، حيث وضع في الخط الأساسي لها سياسة محاربة الفقر بالبلاد. إلى جانب ذلك، عرفت نفس الفترة منح دينامية جديدة لقطاع التعليم وكذا قطاع الصحة.. وفيما يتعلق بالسياسة التعليمية، فيمكن القول أن الموسم الدراسي 2008-2009 انطلق على إيقاع البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم المزمع تنفيذه في الفترة 2009-2012. ويعتبر هذا الانطلاق نتيجة لاستخلاص العبر لعشرية "الإصلاح الميثاقوي"، الذي يبدو أنه استنفذ إمكاناته ونفسه. من جانب آخر، تحاول عدة مقاربات سياسية نقابية وتربوية، أنية وإستراتيجية، استقراء أسباب نزول "المخطط الاستعجالي" قبل متم عشرية الإصلاح المتوافق عليها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وفهم العلاقة بين إصلاحات الميثاق وإصلاحات البرنامج الاستعجالي، وأيضا تقييم ما أنجز من إصلاحات الميثاق والوقوف على أسباب الاختلالات التي تكرست أو برزت خلال السنوات المنصرمة من عشرية الإصلاح.

وفيما يتعلق بالإعلام والاتصال، فقد عرف مجال الحريات العامة في المغرب اتساعا ملحوظا بفضل التطورات السياسية التي عرفتھا البلاد و كان من الطبيعي أن تتدرج حرية الاتصال السمعي البصري ضمن هذا السياق. من جانب آخر، يعتبر إصلاح المجال السمعي البصري الوطني من المكونات الهامة للمنحى الإصلاحی العام الذي تبناه المغرب رسميا. إن عملية فتح المجال للقطاع الخاص في قطاع الاتصال السمعي البصري في المغرب لم يكن وليد صدور القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري في فبراير 2005، بل بدأت إرھاصاتها الأولى منذ الانفتاح السياسي الذي عرفه المغرب مع بداية التسعينات، حيث كان قطاع الاتصال و الإعلام موضوع مناظرة وطنية خلال سنة 1993 ساهم فيها جميع الفاعلين، واعتبرت مناسبة لطرح عدة قضايا متعلقة بالقطاع و البحث عن بدائل لما كان قائما. ولذلك فإن تحرير قطاع الاتصال السمعي البصري ينخرط ضمن مسلسل الإصلاح مرتبط بالتحويلات التي يعرفها الحقل السياسي و الاجتماعي والثقافي المغربي، ويعكس في ذات الوقت سياسة الانفتاح التدريجي على مختلف

مكونات المجتمع و تشكيلاته، كما يرمي إلى تكريس المبادئ الديمقراطية الأساسية كما هو متعارف عليها دولياً: حرية الرأي و التعبير، ضمان تعددية تيارات الفكر و الرأي، الحق في الإعلام و الحق في الخبر، واحترام حقوق الإنسان، والتنوع الثقافي واللغوي، وحماية الطفولة والمشاهدين... و أيضاً من خلال جعل حرية الخط التحريري لوسائل الإعلام قاعدة يجب العمل على احترامها و توطيدها.

و تترجم الترسانة القانونية المتعلقة بالاتصال السمعي البصري أساساً المرسوم بقانون القاضي برفع احتكار الدولة عن البث الإذاعي و التلفزيوني، الظهير القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري و القانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري سياسة الدولة في هذا القطاع. كما تحدد القواعد العامة و الضوابط الأساسية الرامية إلى هيكلة و تقنين القطاع بغية مساندة التطورات التي يعرفها حقل الاتصال السمعي البصري، عن طريق فتح المجال أمام المبادرة الخاصة، و توضيح دور القطب العمومي كخدمة عمومية والرهنات المطروحة عليه لمواكبة مسلسل البناء الديمقراطي و تأهيل البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. إلا أن التجربة أبانت على أن التحولات التي عرفها قطاع الاتصال السمعي البصري، وخاصة فتح المجال للمبادرة الخاصة، وإعادة هيكلة القطاع العمومي، تطرح إشكالات جوهرية تتعلق أساساً، من جهة، بمدى تحول القطاع العمومي و استبطانه لدوره كمرفق عمومي يؤدي خدمة عمومية تركز على الأسس و المرجعيات المتعارف عليها عالمياً أو أنه بقي سجين تاريخه و ماضيه، و بقي يشغل ضمن منطق الإعلام الرسمي محترفاً وظيفته الدعاية السياسية المباشرة. و من جهة ثانية، يطرح التساؤل حول القيمة المضافة التي جاء بها القطاع الخاص الحاصل على الترخيص فيما سمي "بالجيل الأول للتراخيص": هل ساهم بالفعل في خلق الدينامية الإعلامية اللازمة والتي تواكب بالضرورة أي تحول مجتمعي يبحث عن سبل وآليات ديمقراطية مؤسساته؟ أو أن منطق الدولة في تدبير الإعلام السمعي البصري لم يخرج عن منطق تسيير و تدبير الشأن العام بشكل عام؟ لذلك أليس السبيل الرئيسي الكفيل باستخلاص النتائج والخلاصات هو تقييم تجربة تحرير السمعي البصري خلال هذه السنوات الأخيرة؟

وفيما يتعلق باللغة والثقافة الأمازيغية، فإنه مع مرور خمس سنوات على إحداث مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لم ينقطع الجدل والنقاش حول مرجعيتها وطبيعتها وظائفها وكذا مختلف الإنجازات المحققة والعوامل المعيقة لها وطرق تقييمها. سواء من طرف الفاعلين داخل الحقل الثقافي الأمازيغي أو غيرهم. هذا الأمر نجد تفسيره في عوامل مختلفة منها حساسية ملف الأمازيغية لكونه يعد من أهم الملفات الموروثة عن نظام ما قبل الاستقلال. وهناك من يجد تفسيره في طبيعة البنيات السياسية والاجتماعية والثقافية القائمة، وهي بنيات متصلبة وغير مستوعبة للتحولات الكبرى التي شهدتها المغرب منذ سنوات التسعينيات وغير القادرة على القبول بهذا الموروث الثقافي كمكون أساسي للهوية الوطنية. وهناك من يرى، في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أنه انطلق في عملية تأهيل اللغة الأمازيغية من فراغ لأن السياسات العمومية لمغرب ما بعد الاستقلال لم تكن تولي أهمية لهذا المكون الثقافي، الشيء الذي جعل الاهتمام ينصب حول مجمل الخطوات التي قام بها المعهد في هذا الباب، علماً أنها تشكل في جوهرها جزءاً من التحولات الهامة التي عاشتها البلاد في بداية الألفية الثالثة. يطرح هنا كذلك التساؤل حول امتلاك مهندسو

العهد الجديد مقارنة شاملة وعقلانية لعملية الإدماج المؤسساتي للأمازيغية، أم أن إكراهات تغيير ملك جديد كانت تتطلب الإسراع في "معالجة" هذا الملف بالرغم من الحساسية التي تميزه؟ لكن بالرغم من هذا التصالح الذي عرفته علاقة الدولة بالأمازيغية، فإن العديد من المكتسبات المحققة اليوم ظرفية، بمعنى أنه بإمكان أية جهة أن تضغط في أية لحظة ممكنة وبأشكالها المختلفة من أجل وقف المسلسل والتحكم في كل خطواته والعودة إلى الوراء. ويبقى أي تطور قد يعرفه هذا الملف رهين بإرادة الملك وتدخله لإزالة كافة العراقيل المشار إلى بعضها خاصة وأن الأمازيغية أضحت من بين العناوين البارزة للعهد الجديد، ونضالية الفاعلين داخل الحقل الثقافي الأمازيغي وكذا تغييرات المناخ الإقليمي والدولي.

#### 4.

شكلت ظاهرة التقارير الدولية المعنية برصد أوضاع المغرب ووضعها في سياق مقارن أحد مصادر تغذية النقاش العمومي حول تحديات التنمية والتحديث بالمغرب، واكتسبت مشروعية وازنة في "محاكمة" السياسات العمومية المنتهجة ومدى فعاليتها بالنظر لما شكلته من مرجعية مضادة للتقارير الوطنية، إن على مستوى المعطيات المعتمدة والمتسمة بثرائها وبقدرتها على اختبار صدق ودقة المعطيات الصادرة عن مؤسسات وطنية، أو على مستوى إمكانيات المقارنة التي تتيحها بما يمكن من تحليل فعالية السياسات المنتهجة محليا واستخلاص عناصر القصور الذاتية، فضلا عن استشراف آفاق التطور بالنظر لما يبرز من تحديات وفرص وتهديدات.

تطرح عينة من هذه التقارير، سؤال آفاق تطور الوضع المغربي خاصة وأن بعضها يمثل إطار موجها لسياسات تدبير علاقة المؤسسات والجهات الخارجية مع المغرب، وقبل هذا السؤال نطرح مسألة موقع التقارير الخاصة بسيناريوهات "المستقبل المغربي" من مجموع التقارير الدولية، مع تقديم صورة المغرب الراهنة في عدد من التقارير، ثم عرض الإطار المنهجي الناظم لكيفية التعاطي مع التقارير الدولية عموما وتقارير استشراف آفاق تطور الوضع المغربي خصوصا تم الاهتمام بعينة من التقارير، تهم عرض المستقبل التنموي والاقتصادي والسياسي لتطور الوضع المغربي.

والواقع أن هناك توجها عالميا نحو دعم عملية صنع القرار بدراسات حول آفاق التطور المستقبلي وذلك لمدى يصل إلى 15-20 سنة بعد أن لم تعد الدراسات المستقبلية القصيرة المدى ذات فعالية في ترشيد صنع القرار وصياغة السياسات العمومية، إلا أن مثل هذا الأمر في الحالة المغربية ما يزال جد محدود، باستثناء المشروع الطموح للمندوبية السامية للتخطيط حول المغرب في آفاق 2030، والذي ما يزال يحتاج لصياغة تركيبية تمكن من دمج مختلف الأعمال التي أنجزت في إطاره لصياغة الآفاق أو السيناريوهات الأكثر احتمالا لتطور الوضع المغربي.

اكتسبت التقارير الدولية الصادرة حول المغرب بعدا جديدا في السنوات الأخيرة، لاسيما بعد تعدد هذه التقارير وتكاثرها وتنوع الجهات القائمة وراءها، في ظل تنامي الفرص التمويلية لدراسات الحالة الخاصة بموضوعات محددة وتقديمها في سياق مقارن عند المنظمات الدولية، بعد أن أخذت هذه الأخيرة تعمل على إبراز قدرتها على المساعدة التقنية الخاصة ببلورة اقتراحات وسياسات والتي توازي ما يصطلح عليه بالمساعدة المالية، سواء المباشرة كما يفعل البنك الدولي مثلا أو غير المباشرة عبر تأثيره في سلوك الهيئات والدول المانحة مثل الأمم المتحدة.

أ- تتسم هذه التقارير بتنوع موضوعاتها والجهات القائمة وراءها والمقاصد المؤطرة لها، فضلا عن تبيان طبيعة علاقتها بعملية صنع القرار، وهو ما يتضح من الوقف عند الخريطة العامة

للتقارير الدولية والخارجية حول المغرب، والتي تقف على رأسها التقارير ذات الطابع الاقتصادي بالنظر للإمكانات التمويلية المرتبطة بها ومن ذلك التقارير المنجزة في إطار البنك الدولي والتي تمتد من صياغة ما يسمى بالمشكلة الاقتصادية وتنتهي بسلسلة الدراسات القطاعية ذات العلاقة بما يسمى إستراتيجية المساعدة للمغرب مرورا بتقريره الدولية المقارنة من مثل تقرير حرية ممارسة الأعمال التجارية، أو صندوق النقد الدولي وخاصة التقرير الذي يعد في إطار المادة الرابعة والذي يهتم استشراف الوضع المالي والاقتصادي للسنوات الخمس المقبلة، أو بعض المؤسسات الحكومية المعنية ببرامج التعاون مثل الوكالة الفرنسية للتعاون أو الصادرة عن مؤسسات بحثية ذات وزن عالمي مثل وحدة استعلامات الإيكونوميست البريطانية، وهناك أيضا التقارير الصادرة عن الهيئات المدنية والحقوقية، والتي تتجه لمسائلة واقع حقوق الإنسان والحريات من مثل التقارير السنوية لكل من منظمة العفو الدولية، وهيومن رايت ووتش الأمريكية، أو تقارير منظمة ترانسبارنسي المعنية بقضايا الفساد والرشوة، بموازاة ذلك، هناك التقارير الصادرة عن وكالات وأجهزة الأمم المتحدة سواء منها المعدة في إطار تقارير الألفية أو الخاصة بقضايا التنمية البشرية أو المرأة أو الطفولة والسكان أو المخدرات، أو الاتجار في البشر والجريمة، وفي مقابل التقارير الأممية أخذت تبرز في السنوات الأخيرة ظاهرة تقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول كل من الإرهاب وحقوق الإنسان والحريات الدينية ومعاداة السامية والمخدرات.

على صعيد آخر، برزت أيضا التقارير ذات الطابع السياسي مثل تقرير الحرية لمؤسسة فريدم هاوس، أو تقارير مجموعة الأزمات الدولية ببيروكسيل والتي تهتم بصياغة تقارير حول النزاعات وأسباب التوتر والتي أصدرت تقارير حول قضية الصحراء والتيار الإسلامي وتحديات شمال إفريقيا، فضلا عن تقارير مؤسسات البحث المعنية بدراسة المخاطر السياسية وتقلبات الأوضاع في العالم وتقديمها ضمن خدمات الاستشارة للمؤسسات الاقتصادية والسياسية في العالم، ومن ذلك التقارير الدورية لمجموعة خدمة المخاطر السياسية بنيويورك، وأخيرا التقارير ذات الطابع الاستراتيجي مثل تقارير معهد استكهولم الخاصة بالتسلح والمعروف بـ "سبييري"، وكذا تقارير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن ذات العلاقة بهذا المجال. ويغلب على هذه التقارير ارتباطها بمراكز بحث أو مؤسسات مدنية تعتمد آلية التقارير السنوية والمقارنة للضغط لمصلحة سياسات أو توجهات معينة بالنظر لما تمثله هذه التقارير من مرجعية بالنسبة للمؤسسات الاستثمارية أو المالية أثناء سعي هذه الأخيرة لوضع سياسات توسعها أو انتشارها في العالم.

ب- تقدم التقارير الدولية صورة سلبية عن موقع المغرب بالرغم مما قد يرد في بعضها من تقدير لجهود التنمية أو التحديث الجارية فيه، وتتعمق هذا الصورة السلبية عند الوقوف على المسار التراجعي لترتيب المغرب، والذي ينتج أحيانا عن توسيع دائرة الدول المعنية بالدراسة، لكنه في حالات عديدة وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة يرتبط بمستوى فعالية السياسات المتبعة عن تحقيق أهدافها.

وقبل الانتقال إلى تقديم خلفية عن التقارير التي ستعتمد في هذه الدراسة، نعرض للصورة المقدمة للوضع الحالي للمغرب في سياق مقارن، من خلال العودة لعينة مركزة من هذه التقارير. يمثل تقرير التنمية البشرية والذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأطلق منذ بداية التسعينيات نموذجا لتقارير اكتسبت قوة في السجال العمومي، وكذا سلطة في الحكم على فعالية السياسات المتبعة في مواجهة تحديات التنمية، خاصة مع استمرار حالة التراجع في موقع المغرب فيها. يختار هذا التقرير كل سنة موضوعا محددًا يشكل محور بحث أبعاده على مختلف الدول، ويستند في صياغة مؤشر التنمية البشرية على ثلاث مؤشرات كبرى تهتم بالدخل والصحة والتعليم، كما يقدم ثلاثة مؤشرات مرجعية أخرى تهتم بالفقر والمساواة وتمكين المرأة، ويتضمن كذلك ملحقا

تفصيليا يعرض ل 35 جدولا تنتج عن عرض العشرات من المؤشرات الخاصة بالدول، والتي تتيح إمكانات كبيرة للمقارنة، وقد وضع تقرير 2007-2008 المغرب في الرتبة 126 من أصل 177 دولة، ومن أهم الجداول الملحقة به هناك الجدول الخاص بدليل الفقر البشري والدخل والذي وضع المغرب في رتبة 68 من أصل 108 بعد أن كان في تقرير سنة 2004 في رتبة 56 من أصل 95 دولة نامية، ودليل التنمية الإنسانية الخاص بالمساواة والذي وضع المغرب في الرتبة 112 من أصل 157 بلد وفي تقرير سنة 2004 وضع المغرب في رتبة 100 مت أصل 144 بلد، ويرتبط به المؤشر الثالث الذي يهتم بقياس تمكين المرأة حيث وضع المغرب في الرتبة 88 من أصل 93 دولة، مع الإشارة إلى أن تقرير 2004 لم يحدد ترتيبا للمغرب في هذا المجال.

النموذج الثاني للتقارير ذات الطابع التراجعي و التقرير الذي يصدر عن مؤسسة الشفافية الدولية، حيث تعتمد هذه المؤسسة إلى صياغة "مؤشر مدركات الفساد" عبر "تقييم وترتيب الدول طبقا لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد"، هذا الأخير الذي يعرفه "بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة" ومن ذلك قبول الرشاوى، وتنطلق هذه المؤسسة في إعدادها للمؤشر من 12 استطلاعا ومسحا يصدر عن 9 مؤسسات مستقلة، ويتميز عمل المؤسسة بإسقاط الدراسات التي يمر عليها أكثر من سنتين من أن تشكل مرجعا، ولهذا يلاحظ الاختلاف في عدد الدراسات المرجعية من سنة لأخرى، وقد تم البدء في إصدار هذا المؤشر منذ سنة 1995، ورغم أن الترتيب الناجم عن المؤشر اكتسب صدى إعلاميا كبيرا، إلا أن الدلالة العلمية للترتيب تبقى نسبية جدا بالمقارنة مع نقطة المؤشر. إن مؤشر الرشوة العالمي الصادر عن مؤسسة ترانسبارانسي يفيد حصول تراجع المغرب إلى المرتبة 80 في تقرير سنة 2008 من أصل 180 دولة بعد أن كان في سنة 2007 في ترتيب 72 وقبلها في سنة 2002 في موقع 52.

في حالة المغرب نجد أن ترتيبه تراجع بشكل كبير بالمقارنة مع تراجعته في التقيط، بالرغم من أن دلالة كلا الموقعين تبقى معبرة عن وجود مسألة الشفافية بالمغرب تؤثر بشكل ملموس على القدرة الاستقطابية للاستثمارات الأجنبية للمغرب وبشكل أكبر على دفع المستثمرين الأجانب لإعادة الاستثمار في المغرب بعد الاستثمار الأول، ولعل مؤشر المنتدى العالمي الاقتصادي لدافوس والخاص بالتنافسية يقدم مؤشرا دالا على ذلك حيث تراجع المغرب من 64 في 2007-2008 ( من أصل 131 دولة)، إلى 73 في التقرير الخاص ب2008-2009 ( أصل 134 دولة). وفي مؤشر حماية المستثمرين والذي يصدر ضمن تقرير حرية ممارسة الأعمال التجارية للبنك الدولي، تراجع المغرب إلى الرتبة 164 في تقرير 2009 بعد أن كان في تقرير 2008 الماضية في الرتبة 161 وذلك من أصل 181 دولة.

رغم هذه التطورات النوعية والكمية إلا أن النقاش العمومي اتسم بضعف نجم من ناحية أولى عن السقوط في التناول السياسي الاحتجاجي والمزايد على المؤسسات العمومية أو الحكومية المعنية بتلك التقارير، ومن ناحية أخرى بمنطق دفاعي يتعمى على المعطيات المقدمة في تلك التقارير وينتج سلوك الرفض المنهجي للتفاعل الإيجابي معها.

ولتجاوز ثنائية التوظيف الاحتجاجي والرفض المنهجي، يمكن اعتماد نهج يقوم على الاستثمار النقدي لما يصدر من تقارير، وتقديم نموذج في ذلك يقوم على رصد وتحليل ما تقدمه من قراءات مستقبلية لتطور الوضع المغربي، وذلك في ثلاثة أبعاد كبرى، اقتصادية، وتنموية، وسياسية، وهذا النموذج الذي يثير الانتباه لمدى فعالية هذه التقارير في الاستشراف المستقبلي يمثل نموذجا موازيا لنموذج ثان في الدراسة التحليلية والذي يقوم على التركيز على جوانب المقارنة بين المغرب وغيره من الدول، واستثمار عناصر التشابه والاختلاف في تحليل إمكانات وعوائق التقدم، وذلك عوضا عن التركيز على المعطيات الخاصة بالمقارنة في تقديم تصنيفات تهم ترتيب المغرب، والتي بالرغم

من أهميتها تفيد بشكل أكبر في نقد السياسات الحكومية أكثر منها فتح آفاق تقويمها. وإذ نقدر أهمية النموذج الثاني، إلا أن كثافة الاستهلاك الإعلامي له أضعفته.

وتمثل منهجية صنع السيناريوهات المستقبلية لتطور الوضع الراهن عبر تحليل آفاق تطور القوى المحركة للوضع ولتطور التفاعلات التي تنجم بين هذه القوى وذلك من خلال تحديد موضوعات مؤطرة لتطور كل من القوى والتفاعلات، وعلاقة ذلك بالقيم والمصالح الموجهة لسلوك الفاعل المعني بدراسة تلك القوى والتفاعلات، وهي المنهجية التي نجد مثلا تقرير مجلس الاستخبارات الأمن القومي الأمريكي الخاص بالتوجهات العالمية نموذجا متقدما في اعتمادها.

نقف هنا عند حالة تقرير المجلس الخاص بالسيناريوهات الكلية ل2025 والذي اعتمد منهجية " مدرسة الحدس المنطقي" في إعداد مشروعه، حيث يعرف السيناريو كمشهد بديل مقبول حول تطور المستقبل، وتختلف هذه التقنية عن التنبؤ أو توقع المستقبل عبر الاستقراء الخطي للمستقبل، وعضا عن ذلك يتم التركيز على تحديد القطاعات أو جوانب اللااستمرارية وكيف يمكن أن تتطور في المستقبل، بما يتيح استباق التطورات المستقبلية وتقييم استراتيجيات الاستجابة لهذه الأحداث والظروف عبر استكشاف المستقبلات البديلة.

من هنا يمكن أن نبرز بعض الخلاصات، لقد أبانت دراسة مرحلة 2005 - 2009 عدة نزوعات:

1. تدبير مسترسل من طرف السلطة، وتتبع لكل معطيات المرحلة وليس فقط التتبع، نوع من الاستباق بأسلوب يتميز عن المرحلة السابقة، ولا يمكن للملاحظ أن يتردد بين عدة قراءات لتفاصيله: هل هو تدبير مع إفراط في الحذر؟ أم حذر عقلاني؟ أم تحكم محدود؟ أم تحكم صعب؟...

2. تبرز من خلال تحركات دوائر القرار نظرة يتضح أن شموليتها تتسع وتندفق، ونوع من ترتيب للاختيارات والأولويات مع إحساس المتتبع أن التحديد الحاسم للمصلحة الوطنية لم يتم بعد، وأن هناك تساؤلات ليس فقط حول مضامينه بل حتى حول إمكانيات تحديده بصرامة وبشكل قار.

3. يبرز نوع من الغموض فيما يتعلق بالأخطار والتهديدات. وعندما ندرس لائحة "أعداء" المرحلة، تبدو اللائحة طويلة، حيث نجد فيها: التطرف الديني، والتشيع، والانفصالية، والخطر العرقي، والتبشير بالإضافة إلى الأخطار والتهديدات التقليدية التي تمثلها كل من السياسة الجزائرية تجاه قضايا حساسة بالنسبة للمغرب وإسبانيا.. كثرة الأعداء، واستهداف عدد منهم في آن واحد، يشكل معطى علينا التأمل في دلالاته وفي مخاطره..

4. لمن يستهين بالقدرة التدييرية لدوائر القرار الحالية، يبدو أن السياسة الأمنية تحظى برؤية شمولية في الموضوع، خلافا لما هو عليه الوضع بالنسبة لمجالات أخرى.. هكذا اكتشف المحللون ذات صباح، من خلال تصنيفات المراكز الإستراتيجية الدولية، وكذلك حسب تقارير منشورة من طرف مصالح مخابراتية، أن القوة العسكرية المغربية كانت موضوع اهتمام دوائر القرار منذ سنوات بشكل لم يثر انتباه المتتبعين، عبر إجراءات عملية ومالية. مما أدى إلى ترتيب المغرب بين أكبر القوى العسكرية في القارة الإفريقية، الأمر الذي يعني، أكثر مما يعني الاستعداد للحرب، العمل على تنمية القدرة التفاوضية للبلاد.

في استقراء التطورات الممكنة على المدى المتوسط، لا يمكن تجاوز فرضيتين كبيرتين: فرضية الاستمرار وفرضية التغيير.

1. تعني فرضية الاستمرار: بقاء الوضع على حاله على العموم، مهما كانت الإضافات الإيجابية أو الهفوات، وأنه من الممكن أن تستقر الأوضاع في ظل محيط دولي إيجابي، أو

غير معاكس للمصلحة الوطنية، أو حاميا لها، وأوضاع داخلية غير مريحة، ومؤشرات سياسية واجتماعية واقتصادية غير مقنعة.

هل تساوي هذه الوضعية تلك التي تتدهور فيها العوامل الخارجية والسياسة العامة على الساحة الدولية، والوضع في المنطقة العربية الإسلامية وأوضاع المغرب الكبير.. بدون الوقوف عند الأوضاع الاقتصادية العامة على المستوى الدولي أو على الأقل على مستوى الأطراف التي يتعامل معها المغرب. لكن يمكن أن نتصور هذه الوضعية ملتزمة مع حالة داخلية تتحسن مكوناتها ومؤشراتها..

هل يمكن اعتبار هذه الوضعية أفضل من الأولى على أساس أن المغرب يستمد قوته من حياته الداخلية. لا يمكن الإجابة بالتأكيد المطلق عن هذا السؤال، ذلك أن نوعا من التوازن بين كل العناصر الداخلية والخارجية ضروري للحفاظ على الوضع القائم...

## 2. نتقلنا سناريوهات التغيير إلى عدة احتمالات أخرى:

أ. التحسن الجيد جدا أو الجيد نسبيا لكل المعطيات ولكل المؤشرات أو لعدد كبير لهذه المعطيات والمؤشرات على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي: سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا... فيما يتعلق بهذا الأفق، فإنه يبدو صعب التحقق، ذلك أن الكوابح التي لعبت إلى حد الآن لازالت تفعل في السيرورة المغربية، وبالتالي فإن التحسن الراديكالي لازال مستبعدا في الشروط الحالية.

ب. كما أنه من غير المحتمل أن يحدث نوع من التدهور المفاجئ والسريع، بل وأن يحدث انهيار ما على الأمد المتوسط. لقد أبانت "الآلية" المغربية (الإدارات، بنيات الدولة، الأجهزة المختلفة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، وكذلك النخب والأفراد...)، عن قدرة في التكيف والاستمرار ومواجهة الأزمات، وأصبح بالنسبة إليهم، مألوفا أن يتمكنوا الخروج من الظرفيات الصعبة، مهما كانت طبيعة تلك الصعوبات، ومهما كان نوع ومستوى التدبير القيادي لها...

إلا أن السيناريوهات الأرجح تكمن في وقوع حالات متقطعة، متباعدة، مركبة، تظهر خلالها كل مرة تفصلات صعوبات داخلية بصعوبات خارجية.. وهي كذلك احتمالات مألوفة لذا دوائر القرار المغربي.

يبقى السيناريو الأكثر احتمالا، هو سيناريو الاستمرار مع تحسن نسبي للأوضاع الدولية أو الداخلية أو الاثنين معا. أو مع تردي نسبي إما للأوضاع الدولية إما للأوضاع الداخلية أو للثنتين معا.

تسمح منهجية "الحدس لمنطقي"، بمحاولة استقراء المشاهد البديلة المقبولة التي تركز على القطاعات الموجودة في الواقع واستكشاف البدائل وقراءة النزوعات والبحث عن الفضاءات التي تجرنا إليها الأحداث عبر تحديد للقوى المحركة، والأخطار والتحديات، والتفاعلات والتدافعات، والبؤر... وتبرز منهجية إبراز المشاهد الممكنة عدة أفق ممكنة، مع العلم أنه يمكن للسيناريوهات أن تكون مركبة، متداخلة. من الواضح كذلك أن غلبة سيناريو لا يلغي إمكانية الآخرين:

1. السيناريو الأول، عدم التمسك أو نزعة إلى التفكك المؤسساتي والدولتي والوطني والاجتماعي. إن سيناريو التوتر والتشنج هذا لا يعبر عن توجهات الوقائع والسلوكات التي رصدت في هذا التقرير...

2. يحيل السيناريو الثاني، إلى أفعال وسلوكات الفاعل الجماعي المغربي مبنية على التوازن، حيث يتم التحكم في جل الوقائع والممارسات وينتقل من وضع المفعول به إلى فاعل نشيط.. وتبرز هنا مركزية دائرة الفاعلين الرئيسيين (المؤسسة الملكية، الحكومة،

- البرلمان..). وكذلك دائرة الفاعلين الثانويين (الأحزاب، مجموعات الضغط، الفاعلون الاقتصاديون، النقابات، لجمعيات،..). وقد يشكل هذا السيناريو الثاني، سقف ما يمكن أن يطمح إليه في الشروط الحالية، غير أنه لا يبدو قريب التحقق...
3. يبدو السيناريو الثالث، الذي يستند على الفعلية والفاعلية، حيث يقوم المغرب بمجمل أدواره. ويحتل مكانة داخل الحلبة الرئيسية على المستوى الداخلي، الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي: إنه سيناريو يبين المغرب وهو يمارس مهامه بفعالية ويظهر مستوى رفيع للأداء والتأثير...
4. أما السيناريو الرابع، فيحيل إلى توجه الفاعل الجماعي المغربي نحو سياسات التكيف، وهو سيناريو مبني على محاولة استدراك التأخر، إصلاح لأخطاء، وهو مرسوم بردة الفعل، وبموقف دفاعي... وهو سيناريو يعبر عن حد أدنى من الحيوية، حيث يجيب الجسم المغربي على الضغوطات المحيطة، لكن الاستدراك، والإصلاح، والتصحيح، وردة الفعل، والموقف الدفاعي، لا تلغي كلفة الأخطاء، أو التأخر، أو عدم المبادرة في الموضوع المناسب في الوقت المناسب..